الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

أهمية التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات

من إعداد الطالبين تحت إشراف الأستاذ:

بوعزيز أحمد د/ نورين مولود

مرزوق هشام

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
أ. مخطار دقيش	أستاذ محاضر أ	رئيسا
أ.بوزيد سفيان	أستاذ محاضر أ	مناقشا
أ.نورين مولود	أستاذ محاضر ب	مقررا

السنة الجامعية: 2020/2021

إهداء

يا من أحمل اسمك بكل فخر

يا من يرتعش قلبي لذكرك

والدي الحبيب

إلى من أرمقتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب النامع بالبيان

والدتي المحبوبة

إلى كل أساتذة كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير

إلى الأحباب والأقارب صغيرهم وكبيرهم

إلى جميع زملائي وزميلاتي

إلى كل من هو مقرب إلى قلبي

لكم أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بحمده تتم النّعم، والشكر للقائل في محكم تنزيله:

{ولئن شكرتم لأزيدنّكم} والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه

أجمعين، وبعد:

لا يسعني إلاّ أن أتقدم بوافر وجزيل الشكر

إلى والدي ووالدتي حفظهما الله،

وإلى أستاذي المشرف نورين مولود على كل ما قدمه لنا من توجيهات قيمة

كما أتوجه بالشكر إلى جميع الأساتذة

الذين ساهموا في توجيهنا

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد

لكم مني ألف شكر وتقدير

الفهرس

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير

الإهداء

ملخص الدراسة

الفهرس

قائمة الجداول

مقدمة عامة.....أ

الفصل الأول:

عموميات حول التدقيق المحاسبي

تمهيد 02

المبحث الأول: مدخل للتدقيق المحاسبي 03

المطلب الأول: ماهية التدقيق المحاسبي..... 03

المطلب الثاني: مراحل عملية التدقيق المحاسبي..... 04

المطلب الثالث: أهمية التدقيق المحاسبي وأهدافه..... 07

المبحث الثاني: التدقيق المحاسبي واتخاذ القرارات في المؤسسة 09

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرارات..... 10

المطلب الثاني: دور التدقيق المحاسبي في اتخاذ القرارات..... 11

المطلب الثالث: مراحل وأهمية اتخاذ القرارات..... 13

المبحث الثالث: العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي 17

المطلب الأول: التدقيق المحاسبي الداخلي..... 17

المطلب الثاني: التدقيق المحاسبي الخارجي..... 23

المطلب الثالث: الفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي..... 27

خلاصة..... 29

الفصل الثاني:

التدقيق ومحافظ الحسابات

تمهيد..... 31

المبحث الأول: معايير التدقيق..... 32

المطلب الأول: المعايير العامة والشخصية..... 32

المطلب الثاني: معايير العمل الميداني..... 36

المطلب الثالث: معيار إعداد التقرير..... 39

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لمحافظ الحسابات..... 43

المطلب الأول: ماهية محافظ الحسابات وشروط ممارسة مهنته..... 43

المطلب الثاني: حقوق وواجبات ومسؤوليات محافظ الحسابات ومهامه..... 45

المطلب الثالث: دراسات سابقة حول الموضوع..... 50

خلاصة..... 56

خاتمة..... 58

قائمة المصادر والمراجع..... 61

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01-01	جدول يوضح مخطط التدقيق الداخلي	20
01-01	جدول يوضح مقارنة التدقيق الداخلي بالتدقيق الخارجي	27
01-02	جدول يوضح معايير التدقيق المتعارف فيه	42

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم وإبراز أهمية التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات وتأديتها على المؤسسات من حيث استمراريتها، حيث عرفت مهنة المراجعة انتعاشا وانتشارا في الوقت الحالي كنتيجة للتطور الاقتصادي وذلك من أجل الحصول على ثمرة المراجعة والمتمثلة في الرأي الفني المحايد الذي يصدره مراجع الحسابات عن عدالة القوائم المالية، ومدى تصويرها للمركز المالي وتشخصيها لنتيجة دورة الحسابات وكل هذه التطورات كانت سببا في بروز التدقيق المحاسبي والذي يعد المرآة العاكسة والبوصلة المساعدة لاتخاذ القرارات، وخاصة المهمة منها وذلك من خلال مراجعة الحسابات، مراجعة مختصرة وشاملة للقوائم المصادف عليها من طرف محايد وهو "المراجع" وتكون كأدلة إثبات في حالة الحاجة إليها.

Résumé:

Cette étude visait à présenter et mettre en évidence l'importance de l'audit comptable et de l'audit dans la rationalisation des décisions et de leur performance sur les institutions en termes de continuité, car la profession de l'audit s'est épanouie et s'est répandue à l'heure actuelle en raison du développement économique afin d'obtenir le fruit de l'audit représenté dans l'opinion technique neutre émise par l'auditeur sur autorisation de l'auditeur. La sincérité des états financiers, l'étendue de leur représentation de la situation financière et leur personnalisation de l'issue du cycle comptable et toutes ces évolutions ont été à l'origine de l'émergence de l'audit comptable, qui est le miroir réfléchissant et la boussole pour aider à la prise de décision, en particulier les plus importantes à travers l'audit des comptes, un examen bref et complet des listes approuvées par une partie neutre, qui est `` Références et servir de preuve au cas où ils seraient nécessaires.

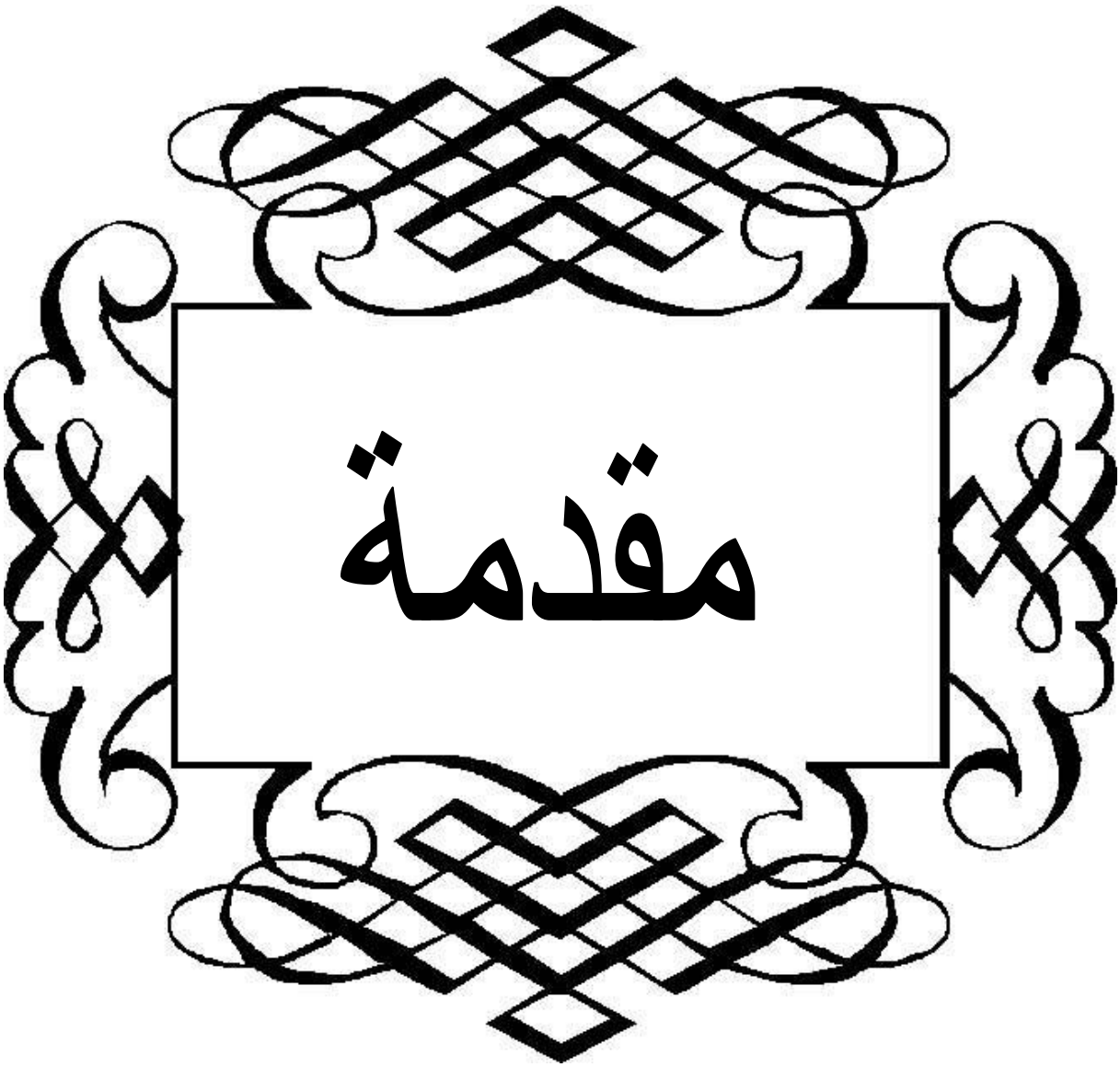
مقدمة

تشهد المؤسسات الاقتصادية تحديات كبيرة فرضها عليها المحيط الذي تنشط فيه خاصة في عصر العولمة الاقتصادية والمالية أين تحاول مسايرة هذا الوضع متأقلمة من كل المستجدات.

ولكي تتحكم المؤسسة في نشاطها لابد من اتخاذ وسائل التدقيق المحاسبي الذي يمد تطورا مستمرا من حيث أهميته ودوره في عمر باقي أطراف المؤسسة حيث تعتبر حلية التدقيق المحاسبي المصدر الأساسي الذي تستند إليه أصحاب القرار للحصول على المعلومات المؤكدة الخاصة.

التدقيق المحاسبي بمثابة العين الساهرة على ما يتعلق بالمؤسسة سعيا لتحقيق أهدافها وسياستها المتبعة، لهذا وجب القيام بعمليات التدقيق من طرف أشخاص مؤهلين ذو كفاءة علمية واستقلالية تامة عن المؤسسة تتصف بالرشادة والصواب.

بغية الإلمام بهذا الموضوع والخوض فيه بصفة أكثر تفضيلا، سنحاول من خلال مذكرتنا الإجابة عن الإشكالية التالية التي تبلورت في:

ما مدى أهمية التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات بالمؤسسة؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المفاهيم الأساسية للتدقيق المحاسبي؟
- ما هي المعايير العامة للعمل وما هو الإطار المفاهيمي لمحافظ الحسابات؟

وللإجابة على التساؤلات ننطلق من الفرضيات الأساسية التالية:

- اعتماد التدقيق المحاسبي بجميع مقوماته من شأنه أن يساهم بدرجة كبيرة في تفعيل القرارات المتخذة.
- تعتبر عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة ذات أهمية وأولوية كبيرة.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

- الاندراج ضمن تكويننا وتخصصنا.
- الرغبة الشخصية في هذا لموضوع وهو المحاسبة والتدقيق.
- إيمانا بأهمية التدقيق المحاسبي في الدور الذي يلعبه في اتخاذ القرارات.

- **أهمية البحث:**

- التدقيق المحاسبي يساعد على تجاوز الصعوبات والمشاكل التي تواجه المنظمات والإدارات، وإظهار عمل المدقق ومهارته كإحدى الوسائل الهامة والضرورية لتجاوز هذه الصعوبات.

- **أهداف البحث:**

تهدف الدراسة للوصول إلى النقاط التالية:

- محاولة إبراز الإطار العلمي والعملي للتدقيق المحاسبي.
- إبراز مدى أهمية التدقيق المحاسبي.

- **منهجية البحث:**

نظرا لطبيعة الدراسة وتحقيقا لأهدافها استخدمنا المنهج الوصفي من خلال المفاهيم والأنواع والطرق.

- **محتوى البحث:**

تم تقسيم البحث إلى فصلين:

نعرض في الفصل الأول عموميات حول التدقيق المحاسبي، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مدخل للتدقيق المحاسبي، والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى التدقيق المحاسبي واتخاذ القرارات في المؤسسة، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي.

أما الفصل الثاني تناولنا فيه التدقيق المحاسبي ومحافظ الحسابات، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى معايير التدقيق، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى الإطار المفاهيمي لمحافظ الحسابات.

الفصل الأول:

عموميات حول التدقيق المحاسبي

تمهيد:

إن التطور الكبير الذي شهدته المؤسسة عبر الزمن وكذا التطور في مجال العالقات الاقتصادية وتوسيع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها جعل المؤسسة تتعامل مع عدة أطرافي مختلفة وهيئات لها مصالح بشكل مباشر أو غير مباشر في المؤسسة مما أوجب على المؤسسة تبني وظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي، تسمح لها بإبلاغ كل هؤلاء المتعاملين بكل التطورات داخل المؤسسة وكذا النشاطات التي تقوم بها ولكي تقوم بهذه المهمة على أكمل وجه، وجب أن تتمتع هذه المهمة بصفة الحياد والموضوعية في إيصال مختلف التقارير لمن يهمهم الأمر، وعلى هذاالأساس نشأت التدقيق لمساعدة المؤسسة على تلبية هذه المتطلبات.

المبحث الأول: مدخل للتدقيق المحاسبي

تأثرت مهنة التدقيق المحاسبي بمختلق الظروف على مر العصور و بتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والمتتبع للتطورات التي شاهدتها يمكنه أن يلاحظ حجم الاهتمام المتزايد الذي حظيت به للدور الكبير الذي لعبته وتلعبه في تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي، ومد الأطراف المختلفة بالآراء التي تعتبر مدخلا أساسيا للقرارات المراد اتخاذها .

سايرت مختلف المنظمات والهيئات الوصية هذه التطورات، وحاولت تحديد إطار نظري يصون مهنة التدقيق، تفاديا لأي تأويلات قد تنعكس سلبا على الجانب العملي وعلى جودة ومصداقية هذه المهنة.

كتحليل لما سبق سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التدقيق، أهميته ومراحله.

المطلب الأول: ماهية التدقيق المحاسبي

أولا: تعريف التدقيق

للتدقيق عدة مفاهيم نذكر منها:

التعريف الأول:

التدقيق علم له قواعده وأصوله وفن له أساليبه وإجراءاته يهتم بالفحص الفني المحايد لحسابات وسجلات الوحدة محل المراجعة بقصد إبداء الرأي في مدى صحة وعدالة الأرقام الواردة بالقوائم المالية المنشورة لهذه الوحدة.

التعريف الثاني:

تعريف الجمعية المحاسبية الأمريكية « AAA" : « التدقيق هو عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق"[1].

التعريف الثالث:

[1] مجيد جاسم الشرع، المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر، عمان،2003، ص 11.

أما التدقيق بمعناه المهني يعني:"عملية فحص المستندات ودفاتر وسجلات المؤسسة فحصا فنيا وإنتقاديا محايدا للتحقق من صحة العمليات وإبداء الرأي في عدالة التقارير المالية للمؤسسة معتمدا في ذلك على قوة ومتانة نظام الرقابة الداخلي."[1]

ومن خلال هذه التعاريف نلاحظ أن عملية التدقيق ترتكز على ثالث نقاط أساسية هي:

- **الفحص:** و هو التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها.
- **التحقق:** وهو إمكانية الحكم على صالحية القوائم المالية كتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معينة.
- **التقرير:** وهو بلورة نتائج الفحص والتدقيق وإثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية.

من العرض المتقدم يمكن تعريف تدقيق الحسابات بأنه :" التحقق الإنتقادي المنتظم الأدلة وقرائن الإثبات لما تحويه دفاتر وسجلات المؤسسة من بيانات في إطار مبادئ محاسبية متعارف عليها من خلال برنامج محدد مقدما بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية لقراء ومستخدمي هذه التقارير".

المطلب الثاني: مراحل عملية التدقيق المحاسبي

من أجل القيام بعملية التدقيق المحاسبي يقوم المدقق بإتباع مجموعة من المراحل كل مرحلة مرتبطة بالأخرى ويميز ثلاث مراحل أساسية هي:[2]

1) **مرحلة الدراسة:**

وهي المرحلة التي من خلالها يتم إنجاز كافة الأعمال التحضيرية للأنشطة محل التدقيق وتتضمن ما يلي :

1.1 - **الأمر بعملية التدقيق:**

وتتمثل في رسالة تتضمن توكيل من طرف الإدارة العامة إلى المدقق، يحدد من خلاله المسئولين الرئيسيين المعنيين بالتدخل القريب للمدققين الداخليين .

2.1- تخطيط عملية التدقيق المحاسبي:

[1] أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، سنة2005 ص 5-6.

[2] عبد الوهاب نصر وشحاتة السيد، الرقابة و المراجعة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات، الطبعة1، الدار الجامعية، مصر،2001، ص 501

يقوم المدقق المحاسبي بتخطيط عملية التدقيق، ويجب أن يكون التخطيط موثق ويتم من خلال مجموعة من الخطوات التالية:

- تحديد أهداف ونطاق عمل المدقق المحاسبي .

- الحصول على معلومات تمثل الخلفية للأنشطة محل التدقيق مثل أوراق العمل، تدقيق في الفترات الماضية.

- تحديد الموارد اللازمة لأداء التدقيق.

- التواصل مع كافة الأطراف التي تحتاج أن تعرف معلومات حول عملية التدقيق.

- يجب أن يحد د مدير إدارة التدقيق توقيت والكيفية ولمن سيتم تقديم تقارير إدارته.

3.1- إعداد جدول تبيان نقاط القوة والضعف:

و يتم من خلال هذا الجدول تقديم رأي المدقق حول تحليل مصادر القوة ومواطن الضعف بالنسبة ألهداف الرقابة الداخلية، وتقليل مخاطر التدقيق بهدف تحضير تقرير التوجيه، تتوقف مخاطر التدقيق على تقدير كل من المخاطر الثالثة التالية والتي تعتمد على الحكم المهني للمدقق وهي : المخاطر الكامنة، مخاطر الرقابة الداخلية، مخاطر الكشف.

4.1. تقرير التوجيه:

و يتم من خلاله توضيح أهداف التدقيق إلى مسئولي الأنشطة محل التدقيق وذلك انطلاقا من نتائج جدول تبيان نقاط القوة والضعف المدروس سابقا .

2) مرحلة التنفيذ:

وهي المرحلة التي يقوم فريق التدقيق بالعمل ميدانيا وتشمل العناصر التالية:

1.2- فحص وتقييم المعلومات:

يقوم المدقق الداخلي بجمع و تحليل وتفسير وتوثيق المعلومات وذلك لتدعيم نتائج عملية التدقيق عن طريق:

- جمع المعلومات يجب أن يحكمه أهداف نطاق عملية التدقيق.

- يجب أن تكون المعلومات كافية وتتميز بالكفاءة وأن توفر أساس سليم للتوصل إلى نتائج وتوصيات سليمة لعملية التدقيق.

- الإجراءات بما فيها أساليب المعاينة يجب أن يتم تحديدها بشكل مسبق.

- عملية جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها يجب أنتتم تحت إشراف المدقق.

- أوراق العمل الخاصة بعملية التدقيق يجب إن يتم إعدادها بواسطة المدقق على أن يقوم مدير إدارة التدقيق بفحصها.

3.2- البحث عن الأدلة والإثبات:[1]

يقوم المدقق بالبحث عن الأدلة الكافية من أجل إعطاء رأي فني محايد، اعتمادا على التأكد من سالمة المعالجة المحاسبية للبيانات وعرض المعلومات، وكذا من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات التي توفر للمدقق قاعدة متينة يستطيع على ضوئها من إبداء رأي فني محايد حول موضوع التدقيق.

4.2- برنامج الفحص:

وهو وثيقة داخلية لإدارة التدقيق موجهة لتحديد وتوزيع مهام فريق التدقيق وتخطيط ومتابعة أعمال المدققين من اجل تحقيق الأهداف المتعلقة بتقرير التوجيه .

5.2- ورقة التغطية:

وهي ورقة يتم إعدادها لفترة قبل وبعد نهاية المهام المحددة في برنامج التحقيق وذلك أنه ربّما تتغير أو يتسع نطاق الإجراءات إذا كان هناك ضرورة لذلك ويتضمن أهداف التدقيق شروط تنفيذ العمل والاستنتاجات بصورة واضحة ومفهومة.

6.2- ورقة إظهار وتحليل المشكل:

وتتمثل في ورقة عمل تتشكل من عدة عناصر يقوم المدقق بالبحث عن المشكل ومعاينته وشرح أسبابه ونتائجه، واقتراح الحلول .

3) المرحلة الختامية:

[1] محمد التهامي طواهر و مسعود صديقي ، "مراجعة و تدقيق الحسابات" ، الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2005، ص52.

يقوم المدقق في هذه المرحلة بجمع عناصر عمله من خلال أوراق العمل التي هي عبارة عن كل الأدلة والقرائن التي يتم تجميعها بواسطة المدقق لإظهار ما قام به من عمل، والطرق والإجراءات المتبعة والنتائج التي توصل إليها، وبواسطتها يكون لدى المدقق الأسس التي يستند عليها في إعداد التقرير و القرائن لمدى الفحص الذي قام به والدليل على نتائج العناية المهنية أثناء عملية الفحص.[1]

1.3- هيكلة التقرير:

يقوم المدقق بإعداد تقرير مبدئي حول نتائج المراحل السابقة من أجل إعداد التقريرالنهائي.

2.3- تقديم ملخص النهائي إلى مسئول الوحدة محل التدقيق:

يقوم مسؤول عملية التدقيق بتقديم ملخصحول عملية التدقيق إلى مسئول الوحدة محل التدقيق .

3.3- تقرير التدقيق:

يقوم المدقق بتوصيل نتائج عملية التدقيق التي قام بها من خلال إعداد تقرير في شكل مكتوب ويجب أن يكون موقعا وذلك بعد الانتهاء من عملية الفحص.

- يجب أن يكون التقرير موضوعي، غير متحيز وأن يكون خالي من أي تحريف.

- يجب أن يكون التقرير مفهوم منطقي، و أن يحتوي على أقل قدر ممكن من اللغة التقنية المتخصصة حتى يكون مفهوما لجميع العاملين، وأن يحتوي على معلومات كافية لتدعيم الحقائق والاستنتاجات التي يشتمل عليها التقرير.

– إن الشكل الذي يكون عليه تقرير التدقيق وكذلك محتويات هذا التقرير تختلف بناءا على طبيعة عملية التدقيق ذاتها ولكن هناك حد أدنى مشترك في كافة أنواع التقارير وهو ضرورة احتوائها على هدف عملية التدقيق ونطاق الفحص و أخيرا النتائج التي توصل إليها.

- يمكن أن يحتوي التقرير على معلومات تمثل الخلفية للموضوع محل التدقيق ويمكن أن يحتوي على ملخص لأمور معينة، مثل بعض المعلومات التفسيرية وبعض الاستنتاجات من تقارير تدقيق داخلي سابق.

4.3- المتابعة:

[1] محمد التهامي طواهر و مسعود صديقي، "مراجعة و تدقيق الحسابات" نفس المرجع السابق، ص 53

يجب أن يتابع المدقق عملية التدقيق بعد إعداد تقريره النهائي عنها، وذلك للتأكد من أن النتائج والتوصيات التي اقترحها قد تم اتخاذ إجراءات مناسبة اتجاهها حيث يجب أن يحدد المدقق الإجراءات التصحيحية اللازمة لتصحيح أي نواحي الضعف، لذلك فإن المدقق يجب أن يتأكد أن هذه الإجراءات التصحيحية قد حققت النتائج المرغوبة أو أن الإدارة ومجلس الإدارة قد أخذا في الحسبان الخطر المصاحب لتجاهل هذه الإجراءات التصحيحية وهناك عدد من الأساليب لتحقيق متابعة فعالة على سبيل المثال الحصول أو تلقي تعديلات بشكل دوري من الإدارة وذلك للتعرف على المجهودات المبذولة لتصحيح أي أخطاء كانت موجودة عند إعداد التقارير للإدارة العليا عن مدى الاستجابة لنتائج عملية التدقيق[1].

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التدقيق

أولا: أهمية التدقيق

إن أهمية التدقيق في المؤسسة تجعله من أهم وسائل التقييم والرقابة والفحص لكل وظيفة من وظائف المؤسسة حسب الأهداف والسياسة المتبعة والوسائل المتوفرة لتشخيص النقائص والسلبيات التي تواجه المؤسسة، لذلك تستوجب عملية التدقيق دراسة شاملة لكل جوانبها.

ويعتبر التدقيق وسيلة تخدم العديد من الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة وخارجها ولا يعتبر غاية في حد ذاته ، حيث أن القيام بعملية التدقيق يجب أن يخدم العديد من الفئات التي تجد لها مصلحة في التعرف على عدالة المركز المالي للمؤسسة، ومن هذه الأطراف:

أ - **أهمية التدقيق المحاسبي بالنسبة لإدارة المشروع، والمالك، ورجال الاقتصاد:**

تعتمد إدارة المؤسسة على البيانات المحاسبية التي تستخدم في الرقابة، والتخطيط للمستقبل، لتحقيق أهدافها بكفاءة عالية، ومن هنا تحرص على أن تكون هذه البيانات مدققة من قبل هيئة محايدة.

أما فئة المالك فتهتم بمعرفة المركز المالي لوحداتهم الاقتصادية، لاتخاذ القرارات المتعلقة بتوجيه استثماراتهم التي تحقق لهم أكبر عائد ممكن، بالاعتماد على دقة وصحة القوائم المالية ومن جهة أخرى نجد رجال الاقتصاد يعتمدون على هذه الأخيرة (القوائم المالية) في تقرير الدخل القومي، والناتج الداخلي الخام، وفي رسم برامج الخطط الاقتصادية.

ب -أهميته بالنسبة للدائنين، والموردين، والبنوك، ومؤسسات الاقتراض :

[1] محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، مرجع سبق ذكره ، ص 54.

بالنسبة للدائن و المورد، يعتمدون على تقرير المدقق لصحة وسالمة القوائم المالية، لمعرفة المركز المالي، والقدرة على الوفاء بالالتزامات قبل الشروع في منح الائتمان التجاري والتوسع فيه، والبنوك، ومؤسسات الإقراض الأخرى فتعتمد على المركز المالي السليم للمؤسسة في تمويل مشروعاتها.

ت -أهميته بالنسبة للنقابات إدارة الضرائب و الهيئات الحكومية:

تعتمد نقابة العمال على القوائم المالية المدققة في المفاوضات مع الإدارة بشأن الأجور، وتحقيق مزايا العمل، والمشاركة في الأرباح، كما تعتمدها الهيئات الحكومية، إدارة الضرائب في أغراض عدة منها التخطيط، الرقابة، تحديد الوعاء الضريبي، وتقديم الإعانات لبعض الصناعات.[1]

ثانيا: أهداف التدقيق

تهدف عملية التدقيق إلى مراجعة عناصر القوائم المالية ونظام الرقابة الداخلية وفقا لبرنامج تدقيق وضع مسبقا من قبل المدقق وذلك بغرض تمكينه من إبداء رأيه حول البيانات المالية المعدة من قبل الشركة وفقا للسياسات المحاسبية المحددة[2]، وكذلك ما إذا كانت المصروفات التي أنفقت والمبالغ التي حصلت مقيدة بالدفاتر بصورة صحيحة وما إذا كانت الأصول قد قيمت تقييما صحيحا وبصورة أشمل، تقرير ما إذا كانت الشركة تحفظ حساباتها وبياناتها وتمسك دفاترها وسجلاتها وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما وما إذا كانت هذه الحسابات والبيانات تمثل وضع الشركة المالي بصورة صحيحة وعادلة، لذلك فإن دور التدقيق هو بمثابة إبداء رأي أكثر من كونه تأكيد للحقائق أو شهادة.

كما يمكن تحديد أهداف التدقيق بمجموعتين أساسيتين، التقليدية والحديثة:[3]

1 - الأهداف التقليدية:

1 1 - الأهداف الرئيسية:

- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ومدى الاعتماد عليها.

- إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

1-2- الأهداف الفرعية:

- اكتشاف أي خطأ أو غش قد يوجد بالدفاتر.

---

[1] يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2000، ص 8.

[2] أحمد حلمي جمعة، المخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص08.

[3] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعلمية)/ دار وائل للنشر، الأردن،2000،

- وضع ضوابط وإجراءات تقلل من فرص الأخطاء والغش.

- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتحاد القرارات المناسبة لاستثماراتهم.

- تقديم يد المساعدة للضرائب من أجل تحديد قيمة الضريبة.

2- الأهداف الحديثة أو المتطورة:

- تحديث الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها.

- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف.

- تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة.

- تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية عن طريق محو الإسراف في نشاط المشروع.

كما أنه هناك أهداف أخرى عملية نذكر منها ما يلي:

1. عرض القوائم المالية (الإفصاح):

- التأكد من أن المؤسسة تقيدت بما تنص عليه المعايير والمبادئ كالمحاسبة المقبولة قبولا عاما والطرق والسياسات المحاسبية المتبناة من قبلها.

- قياس درجة الثبات في تطبيق هذه الطرق من فترة إلى أخرى.

2 . الشمولية:

- أي أن كل العمليات قد تم تسجيلها من قبل المؤسسة وقت حدوثها دون أي استثناءات، والتأكد من ذلك لابد من الإطلاع على كل الدفاتر والسجلات، وذلك بغرض توفير كل المعلومات المحاسبية اللازمة.

3. الوجود والتحقق:

- أي أن يتأكد المحقق من أن جميع العناصر الواردة في الميزانية موجودة فعلا.

4. الملكية والمديونية:

- فيما يخص الملكية فلابد من التحقق من ملكية المؤسسة لكل الأصول الواردة في الميزانية.

- فيما يخص المديونية لابد من التأكد من أن المديونية مستحقة فعلا لأطراف أخرى.

5. التقييم:

- يعني هذا المبدأ ثبات طرف التقييم من دورة إلى أخرى في كل العمليات المحاسبية التي تم تقييمها.

6. إبداء رأي فني:

- وهو الهدف الأساسي لمدقق الحسابات وذلك بأن يعطي رأي فني محايد مدعمة بأدلة وقرائن إثبات حول صحة القوائم المالية المدققة للمركز المالي.

المبحث الثاني: التدقيق المحاسبي واتخاذ القرارات في المؤسسة

تعتبر عملية اتخاذ القرار من بين العمليات التنظيمية الهامة و التي تعكس عموما طبيعة إدارة المشروعات والمؤسسات الاجتماعية وتكشف أكثر ميكانيزمات البناء الداخلي الإداري الذي يوجد داخل الوحدات العامة من المؤسسة أو المشروع لذلك يجب علينا أن نتوصل إلى بعض المفاهيم حول القرار.

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرارات

قد عرفت على أنها عملية اختيار بديل واحد من بديلين مختلفين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل البيئة الداخلية والخارجية المتاحةللمؤسسة.[1]

وكذلك تعني عملية اتخاذ القرارات بأنها الاختيار بين البدائل المختلفة والمتاحة وتحت ظروف عدم التأكد، نظرا لأن معظم المشاكل التي تواجه المشروعات الخاصة، غالبا ما يمكن حلها من خلال استخدام البدائل المتاحة والمتعددة.

وتعرف أيضا عملية اتخاذ القرارات على أنها الاختيار القائم على أساس بعض المعايير مثل اكتساب حصة أكبر من السوق، تخفيض التكاليف، توفير الوقت، زيادة حجم الإنتاج والمبيعات و هذه المعايير عدة لأن جميع القرارات تتخذ و في ذهن القائم بالعملية بعض هذه المعايير و بتأثير اختيار البديل إلى حد كبير بواسطة المعايير المستخدمة .

إذن عملية اتخاذ القرار ما هي إلا وسيلة اختيار واعي لأحسن البدائل المتاحة التي تحقق أفضل عائد أو أقل كلفة محققا الأهداف المرغوبة. ومن خلال المفاهيم السابقة الذكر هناك عدة عناصر لعملية اتخاذ القرار نذكر منها:

1 - وجود مشكلة أي أن يجد متخذ القرار مشكلة تواجهه تتطلب حال.

[1] مداخلة نسيمة أحمد الصيد، الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، الملتقى السادس28/27 جانفي 2009 جامعة سكيكدة 2009، ص 6.

2 - هناك بدائل مختلفة تتوافر أمام متخذ القرار ينتقي أجدرها، أما إذا كان هناك طريق واحد. فإن ذلك يعني أن الضرورة للمفاضلة بل يكون هناك إلزام الحل الواحد .

3 - يسعى متخذ القرار لتحقيق هدف يتمثل في أقصى عائد أو أقل تكلفة.

4 - توفر الوعي والإدراك في اختيار البديل إذ لا يمكن أن تتصور البديل المرجع دون دارسة للنتائج المتوقعة من كل بديل أو دون وعي وإدراك وتفكير.

5 - المناخ الذي يتخذ فيه القرار والذي يحيط به القرار وما يتضمنه من العبارات منها:

أ- تشخيص متخذ القرار وما سبق اتخاذه من قرارات داخل المؤسسة.

ب- الظروف المحيطة بعملية اتخاذ.

ث - المتغيرات البيئية المحيطة بمختلف أنواعها.[1]

المطلب الثاني: دور التدقيق المحاسبي في اتخاذ القرارات

يلعب التدقيق المحاسبي دورا هاما في عملية اتحاد القرارات بحيث تساعد على تأهيل المعلومات لتكون جيدة و ذات مواصفات كاملة وكافية، ليتم استعمالها في عملية اتخاذ القرار للحصول على معلومات ذات جودة و فعالية.

ولتوضيح الدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي في عملية اتخاذ القرار نقوم بإبراز دور التدقيق المحاسبي في كل مرحلة من مراحل عملية اتخاذ القرار و المتم فيما يلي:[2]

1 .دور التدقيق المحاسبي في تحديد المشكلة :

يعتبر أصل عملية اتخاذ القرار هو وجود مشكلة تتطلبه وجود حل و لتحديد أي مشكلة ما داخل المؤسسة يجب أن يتم الفحص المستمر للوضع الداخلي و الخارجي للمؤسسة للكشف عن حالات عدم الاتفاق أو التناسق أو التوازن بين ما هو كائن وما يجب أن يكون داخل المؤسسة.

[1] صاحي فوزية و آخرون، دور المحلل المالي في ترشيد القرارات المالية بالمؤسسة، مذكرة مقدمة كجزء لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 37.

[2] زيد منير عبوي، القيادة و دورها في العملية الإدارية، الطبعة 1، دار البداية2007، ص61 .

يلعب التدقيق المحاسبي دورا هاما في تحديد المشكلة لكن قبل التطرق لهذا الدور يجب التذكير بأن التدقيق المحاسبي تعمل على وقاية المؤسسة من المشاكل و التنبؤ بها قبل وقوعها حتى يتسنى للمؤسسة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفاديها، أما دور المراجعة الداخلية في عملية تحديد المشكلة فيتمثل في تحديد درجة الأثر الذي يمكن أن يخلفه هذا الخطر أو المشكلة على المؤسسة مع توضيح أقسام أو مصالح المؤسسة المعنية بهذه المشكلة و من المتسبب الرئيسي بها.

2 .دور التدقيق المحاسبي في إيجاد البدائل:

إن وجود مشكلة داخل المؤسسة يقتضي تباين الحلول و الآراء حولها ذلك لأن المشكلة التي ليس لها حل واحد لا تعد مشكلة بل واقع مفروض لابد من التسليم به حيث تطرح مختلف البدائل للنقاش و يتم دراستها و تقييمها حتى يتم اختيار الحل الأفضل الأكثر ملائمة.

تعد الحلول أو البدائل مجموع الوسائل والإمكانيات المتاحة لمتخذ القرار من أجل وضع حد للمشكلة محل الدراسة ، حيث أن هذه الحلول أو البدائل لا تأتي من فراغ و إنما هي نتيجة التحصيل أو التحليل للمعلومات المتأتية من مصادر رسمية أو غير رسمية، و هنا يأتي دور التدقيق المحاسبي في توفير المعلومات السليمة و الدقيقة لمتخذي القرار حتى تمكنهم من إيجاد جميع الحلول أو البدائل للمشكلة محل النقاش.

3 .دور التدقيق المحاسبي في تقييم البدائل:

إن تقييم البدائل يعد من أهم المراحل التي يجب إعطاؤها أهمية كبيرة قبل اتخاذ أي قرار، ذلك لأن تقييم البدائل هو الذي سيحدد ما إذا كان الحل المتبع سينجح أم لا في المستقبل، بمعنى أنه سيتم تحديد أبعاد كل بديل – سلبياته و ايجابياته – في حل ذلك المشكل كي يتسنى اختيار البديل المناسب والذي سيعطي أفضل النتائج بأقل خسارة ممكنة.

يبرز دور التدقيق المحاسبي في هذه الخطوة في أنها تعمل على تقديم و اقتراح البدائل التي تراها مناسبة و هذا بعد دراسة المشكلة، حيث تعتبر هذه البدائل المقترحة احد أهم مخرجات نظام المراجعة الداخلية في المؤسسة و تكون عادة في شكل تقارير.

4 .دور التدقيق المحاسبي في اختيار البديل الأفضل:

إن هدف متخذ القرار في نهاية المطاف هو الوصول إلى قرار يمكنه من بلوغ الهدف وحل المشكلة القائمة، هنا يقوم متخذ القرار باختيار الحل من بين عدة حلول مقترحة أو متاحة، مستعينا في ذلك بمجموعة من المعايير، وتعتبر هذه المرحلة أدق المراحل جميعا لأن الاختيار يعني في حقيقة الأمر حسم الموقف

و الوصول إلى المحصلة النهائية للجهد المبذول في المرحلة السابقة، و هذا الأمر يحتاج إلى قدر كبير من الكفاءة و الخبرة والقدرة الذاتية لمتخذ القرار على الاختيار السليم، هنا أيضا يلعب التدقيق المحاسبي دورا هاما في عملية اختيار البديل الأمثل و هذا من خلال محاولات الإقناع المستمرة على اختيار البديل المقترح و المدون في تقارير المدقق، حيث أن متخذ القرار عادة ما يستشير قسم المراجعة حول البديل الذي يكون أكثر فعالية و مردودية حتى بالنسبة للبدائل التي تم اقتراحها من جهات أخرى غير المراجعة الداخلية.

5 .دور التدقيق المحاسبي في تنفيذ القرار:

بعد تحديد متخذ القرار البديل الأفضل من بين البدائل التي تم تقييمها يصل إلى مرحلة التنفيذ، وهو وصول القرار إلى من سيقوم بتنفيذه و قد تكون هذه المرحلة أكثر المراحل استهلاكا للوقت، وهذا يعود أساسا إلى آثار ونتائج التنفيذ على المؤسسة، حيث إذا لم يتم تنفيذ القرار على الوجه المطلوب سوف يؤدي إلى إضاعة الجهود المبذولة في الخطوات السابقة كما قد يؤدي إلى نتائج غير متوقعة تؤثر سلبا على نشاط المؤسسة ككل، لذا يجب مراعاة الطريقة التي ينفذ بها هذا القرار ومن الممكن أن يكون ذلك بمساعدة قسم المراجعة الداخلية و هذا بحكم طبيعة نشاطها و تعاملها مع جميع المستويات الإدارية داخل المؤسسة.

6 .دور التدقيق المحاسبي في متابعة تنفيذ القرار:

إن المؤسسات الناجحة تلتزم بالقيام بقياسات دورية للنتائج التي يتم التوصل إليها و مقارنتها مع النتائج التي كانت من المرجو تحقيقها، فإذا ما وجد انحراف فيجب إجراء بعض التغييرات التي تكفل تحقيق التوازن و ذلك بإعادة النظر إلى جميع مراحل عملية اتخاذ القرار و التأكد من التطبيق و السير الجيد لكل مرحلة من مراحله.

في هذه الخطوة بالذات يزداد دور التدقيق المحاسبي و هذا بطبيعة عملها الرقابي، بحيث تعمل على تتبع تنفيذ القرارات المتخذة و تقييمها، لترفع بعد ذلك نتائج هذا التقييم في شكل تقرير نهائي هذا من جهة، ومن جهة أخرى وبحكم مشاركة التدقيق المحاسبي في جميع مراحل عملية اتخاذ القرار من شأنه أن يجعل قسم المراجعة الداخلية ساهرا على التطبيق الجيد للقرارات المتخذة و مصدرا أساسيا للمعلومات المتعلقة بكيفية تنفيذ هذا القرار.

المطلب الثالث: مراحل وأهمية اتخاذ القرار

أولا/ مراحل عملية اتخاذ القرار

تمر عملية اتخاذ القرار بعدة مراحل كل مرحلة تحتاج إلى عدة خطوات وإجراءات وذلك بهدف الوصول إلى قرارات سليمة ويختلف عدد هذه الخطوات وطريقة ترتيبها باختلاف المفكرين وهناك تصنيفات مختلفة لمراحل اتخاذ القرار وكل تصنيف يمثل وجهة نظر معينة:

1 - المرحلة التحضيرية (ولادة القرار):

تتألف هذه المرحلة من مجموعة من العمليات أو الخطوات المرتبة زمنياوهي التالية:

- إدراك المشكلة:

تنشأ المشكلة نتيجة وجود اختلاف بين الحالة القائمة عن الحالة المرغوب الوصول إليها أي وجود تفاوت بين الأهداف أو النتائج المرجوة وبين مستوى الإنجاز أو الأداء الفعلي.

- إن حل المشكلة يتطلب أن يقوم الرجل الإداري بإتباع أسلوبين يهدف من خلالهما أما لتغيير الحالة القائمة أو لتغيير الحالة المرغوب في تحقيقها (الأهداف).

- تحديد الأهداف:

إن حل المشكلة يتطلب أن يقوم المدير بإتباع أسلوبين يهدف من خالاهما إما لتغيير الحالة القائمة أو لتغيير الحالة المرغوب فيها في تحقيقها أي يتوجب عليه تحديد الأهداف التي سوف يتخذ القرار المناسب لتحقيقها.

- فهم المشكل: واكتشاف طبيعتها وارتباطها مع جوانب إدارية أخرى وغالبا ما تكون المشكلات الإدارية في شكل ما يلي:

***مشاكل تقليدية أو روتينية:** تتناول مسائل يومية تتكرر باستمرار مثل دوام العاملين.

***مشاكل حيوية:**

ويكون نطاق آثارها أوسع من المشكلات التقليدية على سير العمل مثل وضع خطط العمل.

***مشاكل طارئة:**

وتحدث بشكل طارئ بسبب التغير في ظروف البيئة المحيطة بالمنظمة أو عوامل أخرى كتعطل آلات وتأخر وصول المواد. والحقيقة أن سوء تشخيص المشكلة و تحري أسبابها يؤدي بالضرورة إلى ارتكاب أخطاء في جميع المراحل التالية لها إذ لا قيمة ألي عالج مهما كان فعال طالما بني على تشخيص خاطئ، فمثلا إذا

لاحظ الرئيس الإداري هبوطا في مستوى الإنتاج في وحدته فإنه يكون أما مشكلة يتوجب عليه البحث عن أسبابها فقد يكون سبب هذه المشكلة هو تدني الروح المعنوية لدى العاملين أو ضعف أجورهم أو نقص تدريبهم أو ضعف الرقابة عليهم فإذا تصور الرئيس الإداري السبب الأساسي هو انخفاض الأجر، ثم قام بزيادة الأجور و تبين أن هذا الحل دون جدوى لأن السبب الحقيقي يكمن في ضعف الرقابة التي يمارسها على موظفيه فإن قراره سوف يزيد من الآثار السلبية على مصلحة المنظمة[1].

علما أن الرجل الإداري الناجح يستطيع التنبؤ بالمشكلات قبل وقوعها و يستعد لها بقرارات مسبقة إذا ما ظهر ت أعراضها .

2 - المرحلة التطورية (تنامي القرار) : تتألف هذه المرحلة من خطوتين و هما:

*** تحديد البدائل:**

البدائل هي الحلول أو الوسائل أو الأساليب المتاحة أمام الرجل الإداري لحل مشكلة قائمة و تحقيق الأهداف المطلوبة، و على الرجل الإداري القيام بدارسة كافية لتحديد البدائل معتمدا على خبرته السابقة في هذا المجال و على نتائج تحارب الآخرين.

عمليا يجب تحديد البدائل التي لها عالقة مباشرة بتحقيق النتائج المطلوبة على أن تكون هذه البدائل ضمن حدود الموارد المتاحة أما متخذ القرار بهذا فإن عملية تحديد البدائل تتطلب من الإدارة ما يلي:

- القدرة على تطوير الحلول البديلة والتصور في حقل القدرة على تطوير الحلول البديلة والتصور في حقل إيجاد الحلول وبخاصة الجديدة منها.

- الاعتماد الواسع على التجارب والسجلات السابقة ومعلومات وخبرات الآخرين في نفس المجال حتى يمكن الإلمام بجميع المعلومات والنواحي المتعلقة بالمشكلة و بالتالي بكل الحلول الممكنة.

*** تقييم البديل:**

وهو يتطلب دراسة وافية لكل بديل يتضمن تحديد النتائج المترتبة على كل بديل وتكلفة كل بديل (الموازنة بين الإيجابيات والسلبيات) بناء على معايير فنية اقتصادية واجتماعية محددة وبعد ذلك يقوم الرجل الإداري بمقارنة تلك البدائل مع بعضها البعض، تعد هذه المرحلة صعبة جدا قياسا بالمراحل السابقة لأنها

[1] كاسر نصر المنصور، الأساليب في اتخاذ القرارات الإدارية، الطبعة 1،دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن2006، ص ص45 -46.

تتطلب التنبؤ بحوادث المستقبل والظروف والعوامل التي تؤثر على القرار وهذا يقوم على معلومات يغلب عليها صفة عدم التأكد.

تفيد هذه الخطوة في تقليص عدد البدائل وذلك بعد طرح وإهمال البدائل التي لا تحقق الحد الأدنى من المعايير الموضوعة (مستوى الرضا) وهذا يوفر وقت أكثر للإدارة لاتخاذ القرار بعيد عن ما يعرف بالقرار تحت الضغط أي القرار العاجل والفوري.

3 - المرحلة النهائية (نضوج القرار): تتألف هذه المرحلة من الخطوات التالية :

*** الاختيار:**

يقع الاختيار على البديل المناسب من وجهة نظر الرجل الإداري وذلك بعد قيام بالخطوات الخمس السابقة والاسترشاد بما يلي:

- الموازنة بين الفوائد المتوقعة والمخاطر المترتبة على ذلك في اختبار أنسب بديل.

- اختيار البدائل الأكثر كفاية من ناحية استقلال الموارد والسرعة المطلوبة والوقت المناسب واقعية البديل و إمكانية تنفيذه استنادا للموارد المتاحة وخاصة البشرية التي تعمل على تنفيذه اختيار البديل الذي يحقق الأهداف التنظيمية للمنظمة ويكون منسجما مع سياستها وإستراتيجيتها.

- اختبار البديل الذي ينتج عنه أقل ما يمكن من ردود الأفعال لدى المنفذين.[1]

*** تنفيذ القرار:**

وتعد هذه المرحلة تابعة للمراحل السابقة رغم أن القرار يكون قد صدر التنفيذ يأتي لجعل القرار واقعي وملموس خاصة بعد أن يضمن متخذ القرار تعاون وتفاعل الجميع على تنفيذ القرار، وهذا يتطلب دورا مهما من الرجل الإداري (المدير) لإنجاح تنفيذ القرار مثل القيام بأعمال التحيز للعاملين.

إن القرار في حد ذاته عديم القيمة وكثيرا ما تنفق الوقت والجهد والمال من أجل الوصول إلى قرار سليم ومنطقي، ثم بعد هذا يبدد كل ذلك بسبب فشلنا في تنفيذه ولهذا بعد أن يتم اختيار البديل الأنسب لحل المشكلة المطروحة فإن القرار أو الحل يجب أن يكون له فاعليته في التنفيذ حتى يحقق الهدف المنشود، ويعتقد أن بعض متخذي القرارات أن دورهم ينتهي باختيارهم الأفضل بديل ولكن هذا الاعتقاد خاطئ

[1] كاسر المنصور، مرجع سبق ذكره، ص 116

بطبيعة الحال لأن القرار يتطلب تنفيذه تعاون الآخرين ومتابعة التنفيذ، كما أن شعور العاملين بمشاركتهم في صنع القرار يساهم بشكل كبير في حسن تحويل البديل إلىعمل فعال ومنتج.

ثانيا/ أهمية عملية اتخاذ القرار

تعتبر عملية اتخاذ القرار نقطة البدء بالنسبة لجميع النشاطات والفعاليات اليومية في حياة المؤسسات ولأن التوقف على اتخاذها يؤدي إلى شلل العمل والنشاط وتراجع المؤسسة ومن هنا اعتبرت عملية اتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية، وأنها العمل الغالب للمدراء، ونظرا لذلك فإن نجاح المؤسسة يتوقف إلى حد كبير على قدرة وكفاءة متخذي قرارات سليمة ومناسبة.

كما أن هذه العملية الصحيحة تحتاج إلى قدرات فنية وعملية ، وتزداد هذه العملية أهمية وصعوبة وتعقيدات بازدياد حجم المؤسسات وضخامة وتعدد أهدافها ومهامها، وارتباط تلك المهام بمصالح المجتمع.

وبالتالي فإن أساسية ومحورية عملية اتخاذ القرارات تتجلى من خلال تكاملها مع الوظائف الإدارية المختلفة، فنجد مثال أن التخطيط لا يتم إلا باتخاذ القرار الأول وهو : نخطط ثم نتخذ القرارات الذي يهتم بتحديد ما يلي :

- الأهداف من التخطيط الواجب تحقيقها.

- الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

- طريقة تنفيذ الأعمال وتحديد النشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف.

- مكان وزمان تنفيذ الخطط.

ولذلك تعد عملية اتخاذ القرارات عملية هامة ومكملة لوظيفة التخطيط، أما بالنسبة للتنظيم فإنه يتطلب مجموعة أخرى من القرارات لمعالجة بعض المشاكل الأساسية من بينهاقرارات تبين :

- نوع السلطة التي تمنح لكل منصب إداري (تنفيذية، وظيفية، استشارية).

- درجة تعويض السلطة (المركزية ، اللامركزية).

- المسؤولية وأسس توزيع العمل والمناصب.

- العلاقات بين الأقسام والإدارات.

- خطوط الاتصال بين مختلف أجزاء المؤسسة.

- وغيرها من الأمور التي يفصل فيها عن طريق عملية اتخاذ القرارات.

ويرى أن وظيفة التوجيه أيضا لها علاقة وثيقة واعتمادية بعملية اتخاذ القرار فتخذ سلسلة من القرارات الإدارية التي تبين ما يلي:

- الأسلوب الأفضل في التوجيه وإصدار الأوامر والتعليمات.
- الوسائل المستخدمة في التحفيز (مادية ، معنوية ، الاثنين معا).
- طرق الإشراف المتبعة.

وكل ما من شأنه القضاء على التضارب بين مصالح العاملين والإدارية وبين العمال فيما بينهم وكذا ما يساعد على متابعة سير العمل والإشراف عليه.

كما لا يمكن أن تتم وظيفة الرقابة دون اتخاذ مجموعة من القرارات والتي تتعلق بتوضيح مايلي:

- النشاطات التي تخضع للرقابة .
- أنواع ومعايير الرقابة.
- نوع المعلومات المطلوبة للرقابة.
- الوقت المناسب لتصحيح الانحرافات.

فكل هذه الوظائف لا يتحقق وجودها وتنفيذها إلا إذ تم اتخاذ قرارات بشأنها وجميع النشاطات الأخرى المتعلقة بها وهذا ما يجعلنا نهتم بهذه العملية بشكل يدعم المجتمع والمؤسسة معا.

المبحث الثالث: العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي

المطلب الأول: التدقيق المحاسبي الداخلي

1- تعريف التدقيق المحاسبي الداخلي وخصائصه:[1]

1 -1- تعريفه: هناك عدة تعاريف تشمل التدقيق الداخلي نذكر منها :

- تعريف أصدره معهد المدققين الداخليين في جوان 1999 م: التدقيق الداخلي هو وظيفة استشارة تمارس باستقلالية وموضوعية مرشحة لتقديم قيمة مضافة و تحسين سير المؤسسة، تساعد على بلوغ الأهداف بطريقة منظمة و عقلانية وتحسين تسيير الأخطاء و طرق التسيير.

[1] دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة،مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع إدارة أعمال، جامعة ورقلة،2006 /2005 ، ص 15-16.

- **خصائصه:** هناك ثلاثة خصائص أساسية هي

- **المساعدة في التسيير:**

إن لفظ مساعدة يميز التدقيق الداخلي عن أي تصرف بوليسي فالمدقق الداخلي يساعد المسؤولين على تحسين أدائهم من أجل أن يعملوا بأكثر فاعلية فهو ينصح، يساعد، يقترح لكنه لا يقرر.

- **لا يحكم على الأشخاص:**

إن هدف التدقيق الداخلي يتمثل في المساعدة على تحسين الأداء و ليس الحكم علىالأداء.

إن هذه الخاصية لا تعني بأن اقتراحات المدقق الداخلي لا يمكن أن يكون لها تأثير على الأشخاص الخاضعين العملية التدقيق، وإنما يعني عدم إدراج أسماء الأشخاص في تقاريرالتدقيق.

- بكل استقلالية: إن وظيفة التدقيق الداخلي لا يجب أن تخضع لضغوط، لذلك فالمدقق يجب أن يكون مستقلا عن موضوعه، وأن يكون مستقلا عن الأشخاص الخاضعين لعملية التدقيق.

ب- حدود التدقيق الداخلي مع وظائف أخرى وكيفية تنظيمه:

1 –حدود التدقيق الداخلي مع وظائف أخرى:

1– 1- التدقيق الداخلي والاستشارة الخارجية:

تمارس وظيفة الاستشارة في غالبية الأحيان من طرف مكاتب التدقيق التي تتوفر على مستشارين من مختلف الاختصاصات، هذه الوظيفة مقارنة بوظيفة

التدقيق الداخلي تتوفر على أربع خصائص:[1]

- يطلب المستشار لحل مشكلة خاصة ومحددة تتعلق بمجال اختصاصه.

- مهمة محددة و محدودة الوقت.

-يعمل لصالح مسؤول معين، هو الذي يحتفظ بتقريره، وهذا المسؤول قد يكون المديرية العامة أو أحد المسيرين في مجال خاص.

2 – 1- التدقيق الداخلي والتفتيش:

[1] دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص18.

إن مجال تدخل المدقق الداخلي يختلف عن مجال تدخل المفتش ، فالأول يضمن الرقابة الحمائية أما الثاني فيقوم أحيانا بإعداد رقابة قمعية، كما يقوم المفتش بمراقبة شاملة للعمليات تسمح له باكتشاف الأخطاء أو الغش.

أما بالنسبة للمدقق فإن اكتشاف الأخطاء قد يكون بمحض الصدفة لأن المدقق يختبر العمليات عن طريق تطبيق قواعد العينة العشوائية كما يهتم التفتيش بالأشخاص أما التدقيق فيهتم بكيفية سير النظم[1].

3 – 1 - التدقيق الداخلي ومراقبة التسيير:

لقد مر التدقيق الداخلي من الرقابة البسيطة للمحاسبة إلى المساعدة في التسيير على التحكم في العمليات وكذلك مرت مراقبة التسيير من المراقبة البسيطة للتكاليف إلى مراقبة الموازنات ثم إلى القيادة الحقيقية للمؤسسة وتتميز مراقبة التسيير بعنصرين هامين هما:

- أنها وظيفة حيوية.

- أنها في خدمة الأداء.

كلتا الخاصيتين تسمحان بتحديد أوجه التشابه و الاختلاف والتكامل بين مراقبة التسيير والتدقيق الداخلي.[2]

- **أوجه التشابه :**

- كلاهما يهتم بكل نشاطات المؤسسة.

- ليس لكل منهما سلطة مهنية.

- وظائف حديثة وفي حالة تطور.

-كلاهما خاضع لأعلى سلطة في المؤسسة.

- **أوجه الاختلاف :**

مراقبة التسيير تطبق على كل ما هو كمي ، أما التدقيق المحاسبي الداخلي يتعدى هذا المجال إلى محالات (الأمن، النوعية، العلاقات الاجتماعية، والمحيط).

[1] Jaques bernard , theorie et pratique de l'audit interne ,ED :organisation, paris , 2000,p

[2] دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص19- 20.

- عمل المدقق مخطط ومنهجي يقوم به على مدار السنة أما مراقب التسيير عمله موجه حسب أولويات الإدارة العامة.

- التكامل: المدقق الداخلي يسعى إلى توفير المعلومة الجيدة لمراقب التسيير.

4 – 1 - التدقيق الداخلي ووظيفة التنظيم:

المدقق الداخلي بإمكانه أن يبدي رأيه في الحلول المقترحة إلا أن عليه تجنب القيام بعمل مصلحة التنظيم وهذا السببين :

قد يفقد المدقق الداخلي استقلاليته إذا اشترك مباشرة في قرارات التسيير.

2 - تنظيم وظيفة التدقيق الداخلي:

إن تنظيم عمل المدققين الداخليين يتمثل في إعداد ما يلي[1]:

2-1-ميثاق التدقيق:

وهو وثيقة أساسية لوظيفة التدقيق الداخلي، هذه الوثيقة يجب أن تحتوي على المعلوماتالتالية:

- تحديد وضعية التدقيق الداخلي في المؤسسة.

- السماح للمدقق بالإطلاع على كل الوثائق والاتصال بكل الأشخاص ومعاينة كل المعدات والأدوات اللازمة للسير الحسن لمهمة المدقق.

- تحديد مجال التدقيق المحاسبي.

كما أن هناك بعض مواثيق التدقيق تعطي معلومات إضافية عن:

- الرقابة الداخلية.

- توظيف وتدريب المدققين .

- الإجراءات المنهجية ملهمة التدقيق.

هذه الوثيقة عند إعدادها وتحضيرها يجب أن توزع على كل الإطارات بالمؤسسة.

[1] دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص22.

2-2- مخطط التدقيق الداخلي:

هذا المخطط في المؤسسة يجب أن يشمل كل المواضيع تدقيقها، ويطلب إعداد هذا المخطط عدة سنوات، عموما فإن مخطط كامل للمؤسسة كبيرة قد يشمل عشرات الأوراق.

كما يمكن القول أن هذا المخطط لا يمكن أن ينتهي وإنما كل سنة يجب تعديله ويمكن تمثيله بالمخطط كالآتي:

الجدول رقم (01) :مخطط التدقيق الداخلي

			C.R	التدقيق مهام	2000	2001	2002	2003	2004
				مصلحة المستخدمين مصلحة المشتريات مصلحة الخزينة مصلحة الإشهار الخزينة الاستثمارات الأرشيف العقود العالم الآلي					

المصدر:Jaque Bernard , théorie et pratique de l audit interne ,ED,organisation , paris, 2000, p 80

- العمود الأول : يمثل سنة آخر تدقيق .
- العمود الثاني: يمثل الوقت المستغرق لإنجاز المهمة.
- العمود الثالث: يوضح معدل الخطر المقبول.
- العمود الرابع : يوضح مهام التدقيق .

- الأعمدة الأخرى: تبين توزيع هذا التدقيق على السنوات.

ج- طريقة أداء التدقيق الداخلي واكتشافه للأخطاء و الغش.

1 - طريقة أداء التدقيق الداخلية:[1]

إن اختلاف نشاط وطبيعة المؤسسة ونوعية المشاكل التي قد تؤثر على أداء عملياتها و نظامها الإداري تجعل عمل المدقق الداخلي يختلف من مؤسسة إلى أخرى إلا أنه رغم هذا الاختلاف فإن هناك عناصر مشتركة في أداء التدقيق المحاسبي يجب أن يلتزم بها المدقدقون في جميع الأحوال أهمها:

1 -1- التحقيق:

يهدف إلى التأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية من حيث الدقة المحاسبية والمستندية وسالمة التوجيه المحاسبي وجمع الأدلة والقوانين التي تثبت مدى صدق ما تتضمنه السجلات و ما يترتب عليه من أمانة البيانات المحاسبية و إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات،

1 2 - التحليل:

يقصد به الفحص الانتقادي للسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية والحسابات والإجراءات

المحاسبية والمستندات والسجلات والتقارير التي تقع داخل نطاق الفحص ويتطلب إجراءات المقارنات والربط بين العالقات مثل الربط بين الاستثمار وعائدة بنسبة إجمالي الربح إلى المبيعات، ويرتبط التحليل بالتحقيقولا يوجد فاصل بينهما .

1 3 - الالتزام:

ويقصد بها الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة وأداء العمليات وفقا للطرق والنظم والقرارات

الإدارية حتى يتحقق الانضباط بالتنظيم، فقد تم التوصل إلى نتائج مرضية ومع ذلك يهم الإدارة معرفة ما إذا كانت هذه النتائج قد تحققت من خلال الممارسة المصرح بها وبما يتماشى مع السياسات، ويتعين عليه زيادة المواقع من وقت لآخر وعدم الاعتماد على الآخرين كما أن إدارة التدقيق الداخلي لا تقتصر على المحاسبين والمدقين وإنما يمكن أن تزود بقانونيين وغيرهم.[2]

1 4 - التقييم:

[1] دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص24-25.

[2] دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص25.

هو التقرير الشخصي الواعي عن مدى كفاية وفاعلية واقتصادية السياسات والإجراءات التي تسير عليها الشركة وما لديها من تسهيلات بقصد ترشيد الأداء وتطويره، ويقتضي التقييم تجميع البيانات والمعلومات وتقص بالحقائق والاستعانة بآراء المسؤولين مع تقييم هذه السراء والاقتراحات.

1 5 - التقرير:

تقرير المدقق الداخلي يبرز المشكلة وأهميتها وطريقة معالجتها وما توصل إليه من نتائج وتوصيات ويفضل عرض التقرير عن المسؤول عن النشاط محل الفحص لتجنب تشويه الحقائق أو سوء التقرير عن بعض الأمور، وتتبلور قدرة المدقق الداخلي عن العرض الواعي و الواضح لنتائج ما قام به من فحص و تقصي.

2 - الخطأ والغش:

لا يخلو أي نظام محاسبي من المخالفات مهما كانت كفاية نظام الرقابة الداخلية، و قدرة العاملين بالمؤسسة، ولقد ظل اكتشاف الأخطاء من الأهداف الرئيسية لعملية التدقيق عبر التاريخ إلا أنه في أيامنا هذه تحولت هذه المهمة من مجرد البحث عن الأخطاء بعينة إلى مهمة الهدف منها للتأكد من أن النظم المستعملة من طرف الإدارة بطريقة تجعل مجالات مخاطر الأخطاء المسموح بها أقل ما يمكن.[1]

2-1- الخطأ وأسباب ارتكابه:

يقصد بالخطأ التطبيق الخاطئ للطرق والتقنيات المحاسبية لتحقيق أهداف مالية غير سليمة، ويرجع السبب احتمال وجود أخطاء في البيانات المحاسبية إلى أن هذه البيانات منذ تسجيلها بالدفاتر اليومية من المستندات المؤيدة لها حتى وقت عرض نتائجها النهائية في شكل قوائم مالية تمر بمراحل متعددة إلا أنه بصورة عامة يمكن إرجاع أسباب وجود الخطأ في البيانات المحاسبية إلى سببين رئيسين هما[2]

- الجاهل بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

- السهو أو عدم بذل العناية المهنية من قبل موظفي دائرة المحاسبة في أداء الأعمال المعهودة بما عليهم.

و للأخطاء أنواع هي:[3]

[1] د.محمد سمير صبان، محمد الفيومي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية1990،ص 134.

[2] دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص28.

[3] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 143 ،141.

- أخطاء الحذف و السهو : يمكن أن يأخذ هذا النوع الشكلين التاليين:

*- السهو أو الحذف الكلي: الخطأ بهذا الشكل لا يؤثر على توازن ميزان التدقيق المحاسبي كونه الحذف مس طرفي القيد أو التسجيل المحاسبي له، لذا فاكتشافه صعب لكن ليس مستحيلا، ولتعيين اكتشافه نستعمل وسيلة المقاربة بمطابقة ما تم تسجيله على مستوى البنك، بما تم تسجيله فعال على مستوى المؤسسة،مما يعطينا انحراف يقدر بقيمة عدم تسجيل التدفق المالي ويمكننا من تصحيح و تسجيل القيد.

*- السهو والحذف الجزئي: إن وقوع حذف جزئي لقيد معين يعطي لنا ميزان تدقيق غير متزن ،مما يسمح وبسهولة من اكتشاف هذا الخطأ عن طريق التدقيق المحاسبي وتصحيحه بإثبات الجزء المحذوف.

*- أخطاء إرتكابية: تحدث هذه الأخطاء في العمليات المحاسبية (جمع، الطر ، الضرب، والترحيل) ويمكن أن يشمل الأخطاء التالية:

- أخطاء حسابية: عند حدوث أخطاء جمع مثال في حساب مجموع المبلغ بكل الرسوم في فاتورة معينة لا يؤثر هذا الخطأ على توازن ميزان التدقيق، لكن حدوث خطأ حسابي في استخراج رصيد معين يؤثر على توازن ميزان التدقيق.

- أخطاء رقمية: تحدث هذه الأخطاء عادة عند التسجيل المحاسبي للعمليات و عند ترحيلها إلى دفتر الأستاذ.

- أخطاء متكافئة أو معوضة: يقصد بها تلك الأخطاء التي تتكافأ مع بعضها البعض، فعند حدوث خطأ معين في تسجيل عملية معينة يحدث خطأ، ويعوض مقدار الفرق في التسجيل الأول بحيث لا يؤثر على توازن ميزان التدقيق.

- أخطاء فنية: تعتبر هذه الأخطاء من بين الأحداث التي تؤثر على وضعية المؤسسة الحقيقية وعلى ربحيتها ومركزها المالي ويرجع جل هذه الأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية أو عدم الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة.

2-2- الغش وأسباب ارتكابه:[1]

يعتبر الغش خطأ عن قصد أو كما عرفه "شركس" على أنه (كافة التصرفات التي تقوم على أساس التدليس وخيانة الأمانة) وذلك لتحقيق منفعة غير مشروعة على حساب الغير أما محاسبيا فيمكن التطرق إلى

[1] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 144 ،147.

الغش على أنه التلاعب في البيانات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية بمد فتحقيق غرض معين غير مشروع.

ويمكن تحديد الأسباب الدافعة إلى ارتكاب الغش من خلال العناصر الآتية:

- محاولة تغطية عجز معين في الصندوق أو اختلاس سابق.

- محاولة إدارة المؤسسة التأثير على القوائم المالية الختامية لأغراض معينة.

- التلاعب في حسابات المؤسسة: أحيانا تعمل إدارة المؤسسة على التلاعب في الحسابات والدفاتر وسجلات المحاسبية، ويكون ذلك باستعمال طرق غير مشروعة بقصد التأثير على مدى دلالة القوائم المالية على نتيجة المؤسسة ومركزها المالي و يكون هذا التلاعب إما قصد تضخيم أو تخفيض نتيجة الدورة و قد تكون المبتغيات الأساسية من وراء هذا التلاعب هي:

- الاحتفاظ من قبل المسيرين بثقة أصحاب المؤسسة و إبهامهم بالتسيير الجيد.

- زيادة نصيب المسيرين من المكافأة نتيجة الأرباح المحققة.

- محاولة رفع أسهم المؤسسة في السوق المالية.

هذه المتغيرات تخص التلاعب قصد تضخيم نتيجة الدورة أما المتغيرات من وراء التلاعب قصد تخفيض نتيجة الدورة هي:[1]

- محاولة التهرب الضريبي.

- محاولة الحصول على إعانات من طرف الدولة أو طلب فرض حماية على منتجاتها.

- تخفيض أسهم المؤسسة في البورصة للسماح بتحقيق أغراض شخصية.

المطلب الثاني : التدقيق المحاسبي الخارجي.

أ-ممارسة المهنة: هي مهنة يقوم بها أشخاص من خارج المؤسسة على أساس تعاقدي، يقدمون خدماتهم بصفة مستقلة لحسابهم الخاص.

[1] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 147.

يمارس التدقيق الخارجي من طرف شخص يطلق عليه محافظ أو مندوب الحسابات، حيث تعرف المادة 27 من قانون91/08 كالآتي: مندوب الحسابات هو كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤولية مهنة الشهادة بصحة و انتظامية حسابات الشركة التجارية بما فيها شركات الأموال و كذا الجمعيات و التعاضديات الاجتماعية والنقابات.[1]

وتمارس هذه المهنة من مكاتب فردية أو على شكل مجموعة من الأشخاص.

1 –الممارسة الفردية:

تمارس مهنة مندوب الحسابات بصورة فردية وشخصية ويجوز ممارسة المهنة للأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في البند 6 من القانون 08 / 91املؤرخ في24 / 04 / 91 هذه الشروط تتلخص فيما يلي :

- الجنسية الجزائرية.

- لم يتعرض لعقوبة جنائية ومخالفات .

- حاصل على شهادة جامعية أو ما يعادلها .

-مسجل في جدول الصف الوطني للمحاسبين .

- أن يؤدي يمينا قانونيا أمام محكمة إقليمية .

2 –الممارسة في شكل شركات:

قد تؤسس شركات محاسبة بين أشخاص مقيدين جميعهم في الجدول المصفى الوطني للخبراء المحاسبين، كما قد تضم إلى جانبهم أشخاص آخرين غير مقيدين في الجدول المهني (اقتصاديين، حقوقيين متخصصين في الإعلام الآلي) بشرط أن لا تتجاوز مساهمة هذه الفئة خمس و عشرون بالمائة من مجموع رأس مال الشركة.

3 –الممارسة الفردية للأشخاص الأجانب:

الأشخاص الطبيعيين من جنسيات أجنبية لهم حق في ممارسة مهن ومندوب الحسابات في الجزائر ولكن بشروط:

[1] عمور عمار، الوجيز في شرح القانون التجاري في الجزائر،دار المعرفة، الجزائر ، 2000ص 199.

- مبدأ المعاملة بالمثل يعني الدولة الأجنبية تسمح للمهنيين الجزائريين بممارسة المهنة (اتفاقية مبدأ المعاملة بالمثل بين الدول).

-أن تتوفر فيه شروط ممارسة المهنة المنصوص عليها في البند 06 من القانون 08 /91 وتعتبر الممارسة الغير قانونية لمهنة مندوب الحسابات مخالفة يعلق عليها القانون بغرامة مالية تتراوح ما بين 5000دج و 50 . 000 دج، وفي حالة تكرار المخالفة عقوبة السجن تتراوح من شهر إلى شهرين، وضعف الغرامة أو واحدة من هاتين العقوبتين فقط.

ب - الوثائق الضرورية لعملية التدقيق:

1 -ملف التدقيق:

يشمل كل أوراق العمل المجمعة أثناء عملية التدقيق وتبين القيمة الحقيقية للعمل المنجز من طرف المدقق ،وتعتبر هذه الملفات مصدر معلومات بالنسبة للعميل والمدقق وهناك نوعان من الملفات[1]:

1 - 1 - الملف الدائم: يحتوي على بعض البيانات والمستندات التي لها صفة الاستمرارية ويعتبر مرجع لبعض مراكز الميزانية التي لا تتغير من سنة لأخرى نذكر منها:

- العقود التأسيسية والقوانين.

- القوائم المالية.

-ميزان التدقيق.

-كشوف التسويات الفردية .

-قيود اليومية الخاصة بالتسويات الفردية.

-صورة من خطابات المصادقات.

- بيانات بالمستندات الناقصة.

2 -برنامج التدقيق:

[1] دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره، ص38.

يشمل كافة الخطوات التي يجب أن يقوم بها المدقق للحصول على أدلة الإثبات المقنعة، كما يعتبر البرنامج أداة التخطيط و تنسيق وتوقيت إجراءات التدقيق.

3- دليل العمل:

يعتبركمرشد يتضمن معايير التدقيق المتعارف عليها ويتكون من ما يلي:

- تعليمات عامة .

- نماذج من استقصاءات نظام الرقابة الداخلية و معلومات مفصلة عن كيفية استخدامها .

- تعليمات تخص إعداد تقارير الرقابة الداخلية.

- نموذج توضيحي من برنامج المدقق.

- تعليمات تخص طرق كتابة تقارير التدقيق وإيضاحات القوائم المالية.

4-رموز التدقيق المحاسبي:

يجري العمل في مكاتب التدقيق على أن يحدد المدقق رموزا معينة يبين كل رمز إنهاء خطوة من خطوات التدقيق، وقد تختلف هذه الرموز من مدقق إلى آخر.

يعين مندوب الحسابات في الشركات العمومية بالأسهم أو الشركات العمومية ذات المسؤولية المحدودة لمدة ثلاث سنوات طبقا للمادة رقم 687 من القانون التجاري، هذا التعيين يجدد مرة واحدة ليصبح بستة سنوات متتالية ولا يجوز بعد هذا أن يتعين نفس المندوب في نفس الشركة إلا بعد ثالث سنوات إبتداءا من تاريخ انتهاء الست سنوات.

أما حاليا و حسب ما جاء به القانون 10-01 ويتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات و المحاسب المعتمد وفق ما جاءت به المادة 37 تحدد الجمعية العامة أو الهيئة المكلفة بمداولات أتعاب محافظ الحسابات في بداية مهمته، لا يمكن لمحافظ الحسابات أن يتلقى أي أجرة أو امتياز في أي حال من الأحوال على أساس النتائج المالية المحققة من الشركة أو الهيئة المعنية.[1]

أما من حالات التخلي عن المهنة فإن والية مندوب الحسابات في التدقيق حسابات الشركة تنتهي عادة لسببان قويان و هما:

[1] د. مولود ديدان ، مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، دار بلقيس للنشر، الدار البيضاء، الجزائر2010 ص13 .

- الأسباب العادية: الانتهاء العادي للمدة المحددة قانونا.

- الأسباب الاستثنائية : الوفاة.

كما أن المادة 46 من القانون 91 / 08 المؤرخ في 27 أفريل 1991 يمنح الحق لمندوب الحسابات أن يقدم استقالته، وهذا يعتبر كوسيلة بين يدي مندوب الحسابات حتى يتسنى له حماية استقلالية و مصداقيته و يكون اللجوء إلى الاستقالة في الحالات التالية :

- العجز الصحي أو القانوني لممارسة المهنة.

- وجود حالات تؤثر على حرية رأي مندوب الحسابات.

- شطبه من الجدول الوطني لخبراء المحاسبين.

- تدهور علاقات مندوب الحسابات بمديري الشركة.

كما أن هناك حالات لعزل مندوب الحسابات ،وللعلم القانون التجاري و قانون 91 /08 لم يتعرض لمسألة عزل المندوب، وهنا استفاد القانون الجزائري من التجربة الفرنسية المتمثلة في حكم محكمة باريس الذي اعتبر مندوب الحسابات ليس كوكيل عادي يمكن عزله في أي وقت ومن ثم لا يجوز عزل مندوب الحسابات قبل انتهاء مدة وكالتهإلا لمبرر مشروع يخضع لتقرير القضاء.[1]

المطلب الثالث: الفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي

أ- أوجه الاختلاف:

يختلف التدقيق الداخلي عن التدقيق الخارجي في ثمان نقاط هذه الاختلافات ليست تنافسية وإنما تكاملية نوجزها في الجدول كما يلي:

الجدول رقم (02): مقارنة التدقيق الداخلي بالتدقيق الخارجي

التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
1 - عامل في المؤسسة. 2 - المستفيد من التدقيق هم المسؤولين في	1-من خارج المؤسسة. 2- المستفيد من التدقيق هم المؤسسون، البنوك،

[1] دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، 43 ،44.

المؤسسة(مسيرين، مديرية عامة ، لجنة التدقيق).	موردون، عملاء.
3 - الهدف من التدقيق هو تقدير حسن السيطرة على نشاطات المؤسسة (نظام الرقابة الداخلية واقتراح حلول لتحسين نظام الرقابة الداخلية).	3 -الهدف من التدقيق هو تقرير مدى عدالة تمثل القوائم المالية لنتيجة أعمال المؤسسة والتغيرات في مركزها المالي وحقيقة هذا المركز.
4-مجال التطبيق: يشمل كل الوظائف في مستوياتها تقنية متعلقة بالصيانة، نوعية متعلقة بطرقة توظيف الإطارات.	4 -مجال التطبيق يشمل كل العناصر التي تساهم في تحقيق النتيجة وإعداد القوائم المالية.
5 -الحماية من الغش : يهتم بأنواع الغش التي قد تؤثر على سرية المعلومات)مثال غش يمس سرية ملفات المستخدمين.	5 -الحماية من الغش : يهتم بكل أنواع الغش التي تؤثر على النتيجة.
6 -الاستقلالية: ناتجة عن طبيعة العمل فهو لا يستطيع أن يكون المريض والطبيب في آن واحد.	6 -الاستقلالية: قانونية، نظامية، خاضعة للنظام الأساسي، ناتجة عن طبيعة التعامل من المهن الحرة .
7-دورية التدقيق: مدار السنة.	7-دورية التدقيق: نهاية الثلاثي، نهاية السنة.
8 -الطريقة: تدقيق العمليات بصفة مستمرة.	8-الطريقة: عن طريق المقاربات بالجرد التحليل بإتباع أسلوب العينات.

المصدر:Hamini Allal, le contrôle interne et l'élaboration du bilan comptable)opu alger 2003(p43

ب- أوجه الشبه: [1]

-على الرغم من أن أوجه الاختلاف بين دور المدقق الداخلي والمدقق الخارجي فإن هناك أوجه التشابه بينهما نذكر:

- يسعى كل منها ضمان وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في المؤسسة.

- يعمل كل منهما على وجود نظام محاسبي فعال يوفر المعلومات الجيدة التي تساعد على إعداد قوائم مالية صحيحة يمكن الاعتماد عليها .

[1] عبد الفتاح صحن وآخرون، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة، ص20.

ومن ناحية أخرى فإن هناك احتمالات للتعاون بينهما حيث يعتمد المدقق الخارجي إلى حد كبير على ما يعده المدقق الداخلي في تقرير عن نتيجة الفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية.

خاتمة الفصل:

بناءا على ما سبق حاولنا أن نوضح الخطوط العريضة للتدقيق وذلك بإبراز عموميات التدقيق الواردة في هذا الفصل، حيث أن التدقيق المحاسبي يمثل عملية فحص لمجموعة من المعلومات في شكل بيانات محاسبية بهدف التحقق من مدى سالمة القوائم المالية، و هذا بإتباع جملة من المعايير والقواعد وفي نهاية الفحص، يتم إبداء الرأي الفني المحايد، و تتم هذه العملية بواسطة شخص فني متخصص و محايد يدعى المدقق، و كمنتوج لعمله يبرز أهمية التدقيق ليمكن مستخدمي المعلومات على اتخاذ القرارات.

كما أن للتدقيق المحاسبي أنواع حسب الجهة والوقت الذي يستخدم فيه وأبرز أنواعه الداخلي والخارجي، يتحدد إطار عمل الأول في الهيكل التنظيمي للمؤسسة و يرتبط بأعلى سلطة بما، أما الثاني فهو من خارج المؤسسة يعمل بصفة تعاقدية ويحدد محال وكيفية عمله في القانون التجاري.

الفصل الثاني:

التدقيق ومحافظ الحسابات

تمهيد:

تواجه مهنة التدقيق منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي تغيرات هائلة، فقد كان توسع النشاطات وتنوعها في المؤسسات من أهم الأسباب المباشرة في ظهور هذه المهنة، وكنتيجة لكبر حجمها أصبح من الصعب التحكم في التسيير وذلك لكثرة العمليات المنجزة و الأخطاء والانحرافات، فكلما كان هذا النظام قويا وفعالا كلما زادت درجة الاعتماد عليه من قبل المدقق والمؤسسة ككل، وبالتالي تأمين اتخاذ قرارات صحيحة وفعالة للوصول إلى الأهداف المرجوة.

ولقد وضعت عدة معايير تحكم وتنظم مهمة التدقيق باختلاف أنواعها ومجالات نشاطاتها لتطور أعمال المؤسسة، لذلك فان الالتزام بها يعد أمرا ضروريا يفي من خلاله المدقدقون بالتزاماتهم الوظيفية حيال المؤسسة، سواء من ناحية إثبات صحة بياناتها ومصداقية قوائمها المالية، أو تحليل نتائجها من أجل معرفة نقاط القوة والضعف لديها.

المبحث الأول: معايير التدقيق

إن وجوب وجود معايير من أهم المقومات الأساسية إلى مهنة من أجل أن يعمل الممارسون لها في إطار ويسيرون على نهجها ولتدقيق الحسابات بمجموعة من المعايير المتعارف عليها وهي تنقسم إلى ثالثة أقسام رئيسية وهي المعايير العامة والشخصية، معايير العمل الميداني و معايير إعداد التقرير .

المطلب الأول : المعايير العامة والشخصية

تهتم المعايير العامة للتدقيق المحاسبي بشخص مدقق الحسابات وذلك لمحورية الدور الذي يلعبه هذا المدقق فبعملية التدقيق فهو بلا شك يعتبر أهم المقومات الكيان المهني للتدقيق وتتمثل المعايير العامة للتدقيق فيما يلي:[1]

- -معيار تأهيل المدقق.
- -معيار استقلال المدقق.
- معيار العناية المهنية الملائمة للمدقق.

أولا: معيار تأهيل المدقق (محافظ الحسابات).

يقتضي المعيار الأول من المعايير العامة المتعلقة بتأهيل المدقق بأنه:"يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لديهم التدريب الغني و الخبرة كمدقق" وعلى الرغم من أن المعيار قد ركز مضمونه على الجانب المتعلق بالتأهيل المهني للمدقق إلا أنه يفترض أن هناك مطلبا أساسيا قبل ذلك وهو تأهيله العلمي والمهني و لذلك يمكن القول أن التأهيل المتكامل للمدقق يعتمد على ثلاثة عناصر أساسية وهي:

- التأهيل العلمي.
- التأهيل المهني.
- التأهيل المستمر.

- تعريف محافظ الحسابات :

[1] عبد الفتاح الصحن، رجب السيد راشد، محمود ناجي درويش،الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة، ص24 .

عرف القانون التنفيذي رقم 91-08 المؤرخ في : 12 شوال 1411 الموافق لـ 27 أفريل 1991 يتعلق بمهنة الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات في مفهوم هذا القانون كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص و تحت مسؤوليته مهنة الشهادة بحصة و انتظامي حسابات الشركة و الهيئات المنصوص عليها في مادتها الأولى أعلاه بموجب أحكام التشريع المعمول بها ".

تتمثل الخصائص المهنية والمعنوية لمحافظ الحسابات وشروط الالتحاق بالمهنة في:

1 - التأهيل العلمي:

المؤهلات التي يمكن ترجمتها بالتكوين النظري والتطبيقي حيث تشمل المعرفة ثلاثة مجالات أساسية:

- معرفة معمقة في المحاسبة و التمكن الكبير بالتنظيم المحاسبي وتقنيات التدقيق.

- معارف في الاقتصاد العام والمؤسسات التي تساعده على فهم المؤسسة فهما جيدا من الناحية المحاسبية وأيضا على مستوى أنظمتها وتنظيمها، مسيرتها ومحيطها الخارجي.

- المعرفة الكافية في قانون الأعمال حتى يعرف حدود مهنته ومسؤولياته مرجهة التدقيق المعمق في الجانب القانوني والتشريعي للمؤسسة ومدى تأثيره على صحة وانتظامية القوائم المالية.

يعني هذا: المعرفة المعمقة في قانون التجاري التشريعات، الضريبيين، القانون الجنائي المطبق على الأعمال التجارية ومعرفة القانون المدني.

2 - التأهيل المهني:

أما فيما يتعلق بالتأهيل المهني للمدقق فإنه ينطوي على ضرورة تدريب المحاسب قبل ممارسته للمهنة ممارسة مستقلة تدريبيا مهنيا فنيا كافيا حتى يمكنه الإلمام بأكبر قدر ممكن من المشاكل ومتطلبات للممارسة المهنية وعلى الرغم من أن التأهيل المهني الفني للمدقق يهتم في المقام الأول بجوانب المحاسبة والتدقيق.

فإن القائمين على تأهيل هذا المدقق في مكاتب التدقيق يجب ألا يتجاهلوا حاجته للتدريب في مجالات أخرى حتى يتم تأهيله بصورة جدية، فالتشغيل الالكتروني للبيانات على سبيل المثال أصبح يمثل أحد المجالات التي أن يلم بها مدقق الحسابات لمالية جيدا وبصفة خاصة من الناحية التطبيقية.

3 - التعليم المستمر:

أما بالنسبة للتعليم المستمر فيعني ضرورة التحاق المدقق بصورة اختيارية وإجبارية ببعض برامج التعليم المستمر، وذلك حتى يمكنه تحديث معرفته المهنية والعلمية من خلال تتبع كل ما يستجد من قضايا

مهنية و فكرية، فالتعليم المستمر يتيح للمدقق التعرف على أحدث الإصدارات المهنية الدولية والمحلية، والتعرف على التطور الذي حدث في مجال القياس والإفصاح المحاسبي و التعرف على أحدث التشريعات المؤثرة على تنظيم و ممارسة المهنة، والتعرف على الطلب المستحدث على خدمات التدقيق ومدى الحاجة لتطوير المهنة حتى تواكب هذا الطلب المستحدث

ثانيا: معيار الاستقلالية

يقتضي المعيار الثاني من المعايير العامة للتدقيق المحاسبي بأنه:"في جميعا الأمور المرتبطة بالواجبات المهنية يجب أن يحافظ المدقق أو المدققين على الاستقلال في الظاهر والواقع" ويرتبط الاستقلال بقدرة الشخص على العمل بنزاهة وموضوعية، ونزاهة المدقق تتطلب ترفعه على القبول أو السعي إلى منفعة يمكن أن تكون قيدا على سلوكه تحد من قدرته على أداء واجباته المهنية بأمانة[1]، أما موضوعية المدقق فتتطلب منه الفصل بين مصالحه الشخصية ومتطلبات عمله المهني حتى يكون محايدا خلال إنجازه لعملية التدقيق بجميع مراحلها وتتبع أهمية هذا المعيار عن مدى الثقة ودرجة الاعتماد على رأي المدقق الخارجي يتحدد بمدى استقال و حياد المدقق في إبداء الرأي في الأطراف ذات المصالح ومستخدمي القوائم المالية.[2]

وقد تعددت الكتابات التي تناولت تحديد المقصود باستعمال المدقق وقد تحددت تلك الكتابات مفهوم

الاستقلال في مجالين:

- الاستقلال المادي:

بمعنى عدم وجود مصالح مادية للمدقق أو أحد أفراد أسرته في المنشأة التي يقوم بمراجعة عملياتها، وذلك خلال الفترة التي تخضع للفحص والتي سيدلي برأي عن مدى سلامة العمليات المالية خلالها ، وهذا بطبيعة الحال بخلاف أتعابه المتفق عليها وبمعنى ذلك أن المدقق الخارجي لن يكون من المساهمين أو الشركاء في الشركة التي تراجع حساباتها وأن تكون من بين العاملين فيها.

- الاستقلال الذاتي أو الذهني:

بمعنى استقلال المدقق مهنيا من خلال عدم وجود أي ضغوط أو تدخل العميل أو سلطة عليا في الدور الذي يقوم به المدقق بشأن التحقق من سلامة الدفاتر ودقة تمثيل القوائم المالية، النتائج الأعمال والمركز

[1] بن دادة أمينة، أهمية التدقيق المحاسبي في اتخاذ قرارات المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تحت إشراف بشني يوسف. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، 2012- 2013، ص55.

[2] محمد سمير الصيان ، عبد الله هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، دار الجامعة الإسكندرية،2007 ،ص73.

للمشروع ويمكن تحقيق ذلك من خلال عدد من مظاهر عدم الضغط ومن بينها إجراءات التعيين وعزل المدقق الخارجي وكيفية تحديد أتعابه وكل ذلك بهدف عدم استخدام تلك الجوانب كأدوات ضغط على المدقق مما يضعف من معيار الاستقلال المطلوب.

ومن ناحية أخرى فلقد أمكن تحديد ثلاثة أبعاد استقلال المدقق وهي:

أولا: الاستقلال في إعداد برامج التدقيق

ويعني ذلك الحرية التي يتمتع بها المدقق عند إعداد برنامج التدقيق من ناحية تحديد خطوات العمل وحجم العمل المطلوب أداءه وذلك في حدود الإطار العام للمهام المطلوبة ولا شك أن هذا البعد يتضمن عدم تدخل الإدارة في تعديل الإجراءات التي حددها المدقق أو التأثير على المدقق الفحص مجالات لم ترد بالبرنامج الموضوع.

ثانيا: الاستقلال في مجال الفحص

ويعني ذلك بعد المدقق عن ضغوط أو تدخل في عملية اختيار المحلات هو الأنشطة والسياسات والمفردات التي سوف تخضع لعملية الفحص ويتضمن ذلك عدة جوانب أهمها:

1 - حق المدقق الكامل في الإطلاع والفحص لجميع السجلات ودفاتر المكاتب وفروع الشركة وكذلك الحق في جمع المعلومات من أية مصدر.

2 - التعاون المثمر والفعال بين المدقق وبين العاملين بالشركة خلال العمليات والفحص وأداء الاختبارات

3 - عدم تدخل الإدارة في محاولة تحديد المجالات والمفردات والمستندات التي تخضع للفحص ومحاولة قبول المدقق لبعض المفردات والمستندات دون مراجعة أو فحص.

ثالثا: الاستقلال في مجال إعداد التقرير

ويعني ذلك عدم وجود تدخل أو ضغوط للتأثير على إظهار الحقائق التي تم اكتشافها خلال عمليات الفحص أو التأثير على طبيعة الرأي النهائي عن القوائم المالية الختامية محل الدراسة ومن ثمة يمكن أن تتضمن عدة جوانب أهمها:

1 - عدم وجود أي تدخل ووصاية من غير لتعديل أية حقائق في التقرير.

2 - تجنب استبعاد بعض العناصر ذات الأهمية من التقرير الرسمي للمدقق والمرفق مع القوائم المالية على الرقم من وجودها في تقارير أخرى قد تكون غير رسمية.

3 – تجنب استخدام العبارات والألفاظ الغامضة أو التي تحمل أكثر من معنى سواء بقصد أو بدون قصد وذلك عند إبداء أو ذكر التحفظات والتوصيات في تقرير التدقيق.

4 - عدم وجود تدخل من أي طرف لكي يحدد المدقق محتويات التقرير سواء بصدد عرض الحقائق أو عند إبداء الرأي الفني عن القوائم المالية محل الدراسة.

ولقد أمكن للبعض تصوير العلاقة بين محال الفحص و كيفية إعداد التقرير ومن خلال القول : "بأنه إذا أخبرتنا بما يجب أن تقوم به من فحص سوف نخبرك بما يمكن أن تكتبه في تقريرنا و إذا أخبرتنا بماذا تريد أن نقوله في تقريرنا فسوف نخبرك بميتعين علينا القيام به من فحص واختبارات".

هذه التفسيرات والقواعد في جوهرها عبارة عن مجموعة من المحظورات التي يجب أن يتجنبها المدقق وهي تنطوي على:[1]

- علاقات مالية معينة.

- العلاقات التي ينظر فيها العامة للقائم بالتدقيق على أنه جزء من إدارة العميل أو أحد موظفيه والمعلومات المالية التي يحظر على المدقق القيام بها مع عميلة يمكن تمييزها إلى علاقات مالية مباشرة وعلاقات مالية غير مباشرة وتنطوي العلاقات المالية التي يجب أنيتجنبها المدقق الحسابات في علاقته مع عميله على ما يلي:

أ- ملكية مدقق الحسابات إلى استمارات كبيرة أو صغيرة القيمة في أسهمعملائه أثناء فترة الارتباط المهني، أوفترة إصدار الرأي في القوائم المالية.

ب- حصول مدقق الحسابات على قرض من المنشأة التي يقوم بمراجعة حساباتها، ويستثني من ذلك القروض التي يحصل عليها مدقق الحسابات من عملائه من المؤسسات المالية، إذا كانت تتم في إطار إجراءات الاقتراض العادية ودون تمييز له في معدل الفائدة، أو مدة الفائدة أو قيمة القسط وفترة السماح ويستثني من ذلك أيضا القروض قليلة القيمة والمضمونة بالكامل، أما العلاقات المالية غير المباشرة التي يجب أن يتجنبها مدقق الحسابات في علاقته بالعملاء فيمكن أن تنطوي على مايلي:

أ - وجود مصالح مالية كبيرة لمدقق الحسابات في إحدى الوحدات التي يديرها.

ب - وجود دعاوي قضائية مرفوعة فعلاأو وجود قديد يرفعها بين العميل وللمدقق.

أما فيما يتعلق في العلاقات التي يبدو فيها مدقق الحسابات كأنه جزء من إدارة العميل والتي يجب أن يتجنبها

[1] عبد الفتاح الصحن، رجب السيد راشد،محمود ناجي درويش، أصول المراجعة،مرجع سبق ذكره،60.

المدقق هي التي: قبول المدقق كموصف لدى المنشأة بصفة مباشرة أوغير مباشرة.

القيام والارتباط بأي خدمات حسابية أو ضريبية أو إدارية أوغيرها المنشأة العميل

المطلب الثاني: معيار العمل الميداني

يهتم معيار الفحص الميداني بوضع إرشادات عامة للكيفية التي يمكن أن يتم بما تفيد عمليات التدقيق ومعايير الفحص الميداني مقارنة بالمعايير العامة للتدقيق تعتبر أكبر تحديا أو تشمل معايير على ثلاثة معايير وهي:[1]

- التخطيط السليم للعمل للإشراف على نظام الرقابة الداخلية.

- تقييم مدى إمكانية اعتماد على نظام الرقابة الداخلية.

- -حصول المدقق على الأدلة الكافية الملائمة

ونظرا لأننا سوف نتناول هذه المعايير الثلاثة بالتفصيل في هذا المطلب فإننا سنتعرض لها باختصار بهدف التعريف بالخطوط العريضة لها.

أولا: معيار التخطيط السليم للعمل والإشراف الملائم على المساعدين

تنطوي عملية التدقيق بوصفها عملية منظمة الإنجاز مهام معينة في أوقات معينة وبواسطة أشخاص معينين وهو ما يتطلب التخطيط لها مخططا سليما ولذلك المعيار الأول:

الفحص الميداني يقضي بأنه: "تخطيط العمل بدرجة كافية ويجب مباشرة الإشراف الملائم على المساعدين في حالة وجودهم"، و يتطلب تحقيق هذا المعيار انجاز الأنشطة الثلاثة التالية:

1 : اكتشاف بيئة التدقيق ووضع خطة العمل.

2 : تخصيص المساعدين على مهام الفحص.

3 : الإشراف الملائم على المساعدين وتقييم أدائهم.

[1] نفس المرجع السابق ، ص 36.

ثانيا: معيار مدى إمكانية الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية

يقضي المعيار الثاني من معايير الفحص الميداني بأنه: "يجب دراسة وتقييم أساليب الرقابة الداخلية المطبقة كأساس للاعتماد عليها ولتحديد مدى الاختبارات المطلوبة والتي تحدد إطار التدقيق" وعلى ضوء نتيجة التقييم الذي يجريه مدقق الحسابات لنظام الرقابة الداخلية يتحدد نطاق الفحص الذي يجريه ومدى الإجراءات التي يجب إتباعهاوطبيعة ومدى عمق أدلة التدقيق الواجب جمعها.

ومن المعروف عمل المدقق الحسابات فيما يتعلق بتقييم نظام الرقابة الداخلية سيعتمد إلى حد كبير على الحكم والتقدير الشخصي لمدقق الحسابات وحتى يمكن ترشيد حكم مدقق الحسابات في هذا المجال يمكن مراعاة الاعتبارات التالية:

1 - الانطلاق من برنامج مبدئي للتدقيق يعكس أعمال التدقيق التي يجب القيام بها بافتراض وجود نظام أمثل للرقابة الداخلية ومن خلال دراسة إمكانية تطبيق عناصر هذا البرنامج في المنشأة محل التدقيق يمكن تحديد مقومات الرقابة الداخلية غير المتوافرة والتي على ضوءها يتم تعديل برنامج التدقيق المبدئي.

2 – بفضل إنجاز عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال فريق من عمل من المدققين وبصفة خاصة إذا كان حجم عمليات منشأة العميل وذلك انطلاقا من حكم المجموع الأفضل من حكم الفرد .

3 - بفضل قيام المدققين الذين يكونون فريق عمل بفحص أحكام بعضهم البعض و ذلك حتى يمكن تحقيق أكبر قدر ممكن من التقارب بين أحكامهم.

قد أثار تطبيق هذا المعيار جدال حول مدى مسؤولية مدقق الحسابات عن إعداد التقرير نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية لدى منشاة العميل وفي هذا المجال أصدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي لمعيار رقم 02 والذي وجه فيه نظر مدقق الحسابات إلى أهمية إعداد تقرير يقدم إلى لجنة التدقيق بمنشأة العميل أو مجلس الإدارة أو بعض المنظمات الحكومية، حينما يتطلب الأمر هذا ويجري العمل في الواليات المتحدة الأمريكية على أن يشير مدقق الحسابات في تقريره بالنسبة إلى البنوك إلى مدى قوة نظام الرقابة الداخلية، ومن ناحية أخرى تتطلب لجنة البورصة والمبادلات الأمريكية إبلاغها بأي قصور في نظام الرقابة الداخلية بالنسبة للشركات المسجلة في البورصة كما تتطلب بعض الجهات الحكومية الأمريكية ذلك أيضا.

- **تعريف نظام الرقابة الداخلية:**

يعتبر نظام الرقابة الداخلية في منتهى الأهمية بالنسبة للمحاسب وللمدقق الداخلي والخارجي، ففي المؤسسات كبيرة الحجم تتوقف دقة التقارير ومدى الاعتماد عليها بواسطة الإدارة أو الجهات الخارجية على دقة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة[1].

ويقصد بالمراقبة الداخلية ذلك الأسلوب من التنظيم الإداري والمحاسبي الذي يجعل الأعمال اليومية في المؤسسة تتم بشكل يشترك فيه أكثر من شخص واحد في تحقيق كل عملية من العمليات وبهذا يكون عمل كل موظف مكملا لأعمال موظفين آخرين وذلك بغرض منع أو اكتشاف الغش و التزوير.

- كما عرف مجمع المحاسبين الأمريكيين الرقابة الداخلية على أنها: "الخطة التنظيمية والإجراءات والوسائل التي تتبناها إدارة المؤسسة بهدف حماية الأصول، ومراقبة دقة ومصداقية المعلومات المحاسبية واحترام السياسات".[2]

ثالثا: معيار حصول المدقق على الأدلة الكافية والملائمة

يقضي المعيار الثالث من معايير الفحص الميداني بأنه: "يجب الحصول على الأدلة الكافية والملائمة من خلال الفحص والملاحظة والاستعلام و المصادقات لتكوين أساس معقول لإبداء الرأي في القوائم الموالية.

- الفحص:

دليل التدقيق عبارة عن معلومات يتم الحصول عليها عن طريق الفحص والملاحظة والاستعلام والمصادقات لتوفير قرينة على سلامة (أو عدم سلامة) التصرفات و الإجراءات بنشأة العميل وذلك بهدف تكوين

أساس معقول لإبداء الرأي المهني في مدى صدق وسلامة القوائم المالية محل الفحص ويمكن إلى حد ما التدقيق على أنها عملية منظمة ومتكاملة لتجميع الأدلة.

يعتبر من قبيل أدلة التدقيق ذلك الفحص التقييم الذي يجريه مدقق الحسابات النظام الرقابة الداخلية بمنشأة العميل لا للتأكد من إمكانية الاعتماد عليه، و لكن مدقق الحسابات لا يمكنه الاعتماد فقط على نتيجة بمنشأة العميل لا للتأكد من إمكانية الاعتماد عليه، ولكن مدقق الحسابات لا يمكنه الاعتماد فقط على نتيجة الفحص الذي يجريه في هذه الحالة فنظام الرقابة الداخلية قد يكون مثاليا من ناحية التصميم ولكنه غير منفذ بصورة كاملة في الواقع، وهو ما يجعل النتائج التي تظهرها عملية فحص وتقيم نظام الرقابة

[1] أحمد نور، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية، مرجع سبق ذكره، ص168 .

[2] Mohamed bouhdida , dictionnaire des finances, des affaires et de management (CASBAH edition2000)p73

الداخلية قرينة للإثبات العكسي ولذلك فإنه يجب تدعيم هذه النتائج بمزيد من الأدلة التي يتم الحصول عليها من بعض إجراءات التدقيقالأخرى.

تجدر الإشارة إلى أن هناك مستويات متعددة لكفاية الأدلة وقد يضطر مدقق الحسابات في بعض الأحيان إلى الأخذ ببعض الأدلة التي تعتبر بالنسبةللأدلة الأخرى غير كافية فعلى سبيل المثال بالنسبة للتحققمن أرصدة العمال يمكن اعتبار الرصيد الدفتري لحساباتهم بدفاتر المنشأة دليلا كافيا في حالة عدم وجود رد من العملاء على المصادفات التي أرسلتهممن قبل مدقق الحسابات وذلك على الرغممن كون هذه الأرصدة الدفترية أقل كفاية من المصادفات.

يجب على المدقق عند قيامه بجمع الأدلة الملائمة والكافية أن يأخذ في حساباته بعض القيود التي يمكن أن تؤثر على اختيار هو تقييمه لهذهالأدلة وذلك مثل قيود الوقت والجهد والتكلفة اللازمة لتجميع الأدلة الملائمة والكافية وكذلك الأهمية النسبية للعملية أو العنصر الذي يتم بشأنه تجميع الأدلة، كما يجب على المدقق أيضا أن يزيد من مستوى ثقة في الأدلة وكذلك من خلال التركيز على صدق مصدر الدليل وخبرته، فتحديد مدى ملائمة الدليل وكفاية تعتبر في النهاية مسألة حكم شخص ي من قبل المدقق .

المطلب الثالث: معيار إعداد التقرير

سبق وأن أشرنا من قبل إلى أن التدقيق الخارجي يعتبر عملية اتصال متكاملة يمثل فيها التقرير أداة الاتصال التي تحمل الرسالة الموجهة لمستخدمي هذا التقرير ويعتبر تقرير مدقق الحسابات المنتج النهائي لعملية المواجهة، وعلى ضوءه يمكن أن تدور مناقشات وتتحدد مواقف وتتخذ قرارات ولذلك لم يكن غريبا أو يخصص مجمع المحاسبين القانونيينالأمريكي الموضوع التقرير أربع معايير:

- معيار التوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.
- معيار الاتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.
- معيار ملائمة الإفصاح في القوائم المالية.
- معيار وحدة الرأي في القوائم المالية .

أولا : معيار التوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما

نبعث القواعد والمبادئ المحاسبية من الخبرة العلمية الطويلة في ميدان المحاسبة ولا يوجد حتى الآن اتفاق تام حول ما يعرف بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فهناك مبادئ متناقضة ورغم هذا تعتبر جميعا مقبولة قبولا عاما فاحتساب أقساط لامتلاك يتم بطرق عديدة ولكل طريقة منها نتائج مختلفة ولكنها تعتبر كلها

مقبولة قبولا عاما وكذلك الحال بالنسبة لتقييم المخزون وتقييم تكلفة المبيعات حيث توجد عدة طرق للتقييم وتعتبر مقبولة قبولا عاما رغم أنها تؤدي إلى نتائج مختلفة.

يجب على مراقب الحسابات أن يتحقق من أن إدارة المنشأة قد طبقت قواعد المحاسبة العامة ومن هذه القواعد

ما هو متفق عليه ما يلي:

• تسجيل الأصول الثابتة بثمن التكلفة.

• استهلاك الأصول الثابتة تستلزم طبيعتها ذلك بالقدر المناسب.

• الطريقة العامة لتقويم الموجود السلعي هي إما التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل ويجوز للمنشأة لظروف خاصة أن تتبع طريقة أخرى ويجب في جميع الحالات أن يبقى أساس التقويم ثابتا مدة بعد أخرى.

• تحديد قيمة الذمم مع مراعاة تكوين المخصصات الواجبة.

• إجراء التسويات الأزمة بحيث تكون حسابات الإيرادات والمصروفات خاصة بالمدة الزمنية موضوع الدراسة في نطاق قواعد علم المحاسبة.

• اعتبار المشروع مستمرا في ميزانية الاستغلال عند تحديد الريع وتقوم الأصول والخصوم إلا في الحالات الخاصة التي تستدعي غير ذلك كالتصفية وانضمام شريك وغير ذلك.

• إعداد الميزانية والحسابات الختامية على أساس أن قيمة النقد وهي وحدة القياس في المحاسبة ثابتة دوما.

• عدم أخذ رأي ريع لم يتحقق في الحسبان مع تكوين المتخصصات الكافية لكل خسارة منتظرة، كما يراعي بالنسبة للمنشآت التي تقوم بأعمال طويلة الأجل أن تكون حصة المدة المالية في الأرباح التقديرية بنسبةما تم من عمل مع ضرورة تكوين مخصص كاف للخسائر التي قد تنشأ في المستقبل.

ثانيا: معيار الاتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما

يقضي هذا المعيار بأن يبين مراقب الحسابات في تقريره ما إذا كانت المبادئ التي طبقت في الفترة الجارية تتميز بالثبات إذا ما قورنت بالفترات السابقة

الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية لازم لإمكان إجراء المقارنات بين القوائم المالية الختامية التي بعدها المشروع في نهاية الفترات المالية المختلفة ولذلك فإن المعيار الثاني من معايير إعداد التقرير يضمن

قابلية هذه القوائم للمقارنة بين الفترات المختلفة لثبات المبادئ المحاسبية المستخدمة وعند تغيير المبادئ المحاسبية فإن ذلك يستلزم من مراقب الحسابات بيان طبيعة التغيرات وأثرها على القوائم المالية ذلك، لأن عدم الثبات يؤدي إلى التداخل بين عناصر الإيرادات والمصروفات للفترات المالية المختلفة مما يؤدي إلى إظهار نتائج مضللة، ومن ثم نجد أن التطبيق السليم المعيار الثبات يستلزم فهما واضحا من مراقب الحسابات للعلاقة بين الثبات والقبلية للمقارنة

- بصفة عامة تتأثر إمكانية المقارنة بين القوائم المالية لعدد من السنوات بالتغيرات الناشئة عن :
  التغير في المبادئ المحاسبية المستخدمة
- التغير في بعض الظروف المحيطة بالمشروع والتي تستلزم إجراء تغيرات محاسبية ولكنها لا تتضمن تغيرات في
  المبادئ المحاسبية المطبقة.
- التغير في بعض الظروف والتي ليس لها صلة بالمحاسبة.

ثالثا: معيار ملائمة الإفصاح في القوائم المالية

يجب جب أن تفصح القوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة النشاط وإلا فيجب أن يشتمل تقرير مراقب الحسابات على التوضيحات الملائمة و بالتالي فإن مراقب الحسابات لا يعطي أي توضيحات إضافية إلا إذا عجزت القوائم المالية عن تقديم الإفصاح الكافي الملائم

نظرا لتعدد الفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية فيجب أن تعد القوائم المالية بحيث لا تضلل أي فئة من هذه الفئات ورغم أن المحاسبين يحاولون بدل أقصى مجهود عملية الإفصاح عن طريق ذكر التفصيلات التي تهم مستخدم القوائم المالية واستخدام مصطلحات بسيطة ومناسبة مع التعبيرات الوصفية وكذا استخدام العديد من الملاحظات والجداول المرفقة التي تحتوي بيانات إضافية إلا أن موضوع الإفصاح لا يزال يحتاج إلى المزيد من الاهتمام، فالقوائم المالية بوصفها أداة من أدوات الاتصال ورسالة ويجب أن تخضع بالكامل عن مجموعة الحقائق التي من توجه إليهم وبالتالي فأي معلومات مضللة تحتوي عليها القوائم المالية سوف تؤدي حتما إلى اتحاد قرارا تغير سليمة.

رابعا: معيار وحدة الرأي في القوائم

يقضي المعيار الرابع من معايير التقرير بأنه: "يجب أن يتضمن المدقق رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة أو الإشارة إلى عدم إمكانية ذلك وعندما لا يتمكن من التعبير برأي شامل يجب أن يوضح أسباب ذلك وفي جميع الحالات التي يقترن فيها اسم المدقق بقوائم مالية يجب أن يتضمن التقرير إيضاحا قاطعا عن

الفحص الذي قام به المدقق إن وجد ودرجة لمسؤولية التي يتحملها ويهدف هذا المعيار بصورة أساسية إلى منع سوء الفهم والتفسير في للمسؤولية التي قبل المدقق أن يتحملها فوق توقيعه على القوائم المالية محل الفحص وفي مجال التعبير عن رأيه القوائم المالية محل الفحص يمكن لمدقق الحسابات أن يتبنى أحد مواقف أربعة[1].

1/ إبداء رأي نظيف وذلك عندما يرى المدقق أن القوائم المالية محل الفحص تعبر عن المركز المالي ونتيجة النشاط بدون أي قيد أو شرط.

2/ إبداء الرأي متحفظ وذلك عندما يرى مدقق الحسابات أن القوائم المالية محل الفحص تعير في مجملها عن المركز المالي ونتيجة النشاط مع وجود قيود أو تحفظات معينة يجب أن يكون قارئ هذه القوائم على علم بما ولذلك فإن المدقق عند إبداء رأيه في هذه القوائم يستخدم اصطلاحات معينة للتعبير عن تحفظاته .

3/ إبداء رأي معاكس ولذلك عندما يرى مدقق الحسابات أن القوائم المالية ككل لا تعبر عن المركز المالي ونتيجة النشاط بصورة عادلة وهذا الرأي يعتبر معاكس عند مقارنته بنوع الرأي المذكورة أولا وهي الرأي النظيف.

4/ الامتناع عن إبداء الرأي وذلك عندما يرفض المدقق الأساليب معينة رأي فني في القوائم المالية محل الفحص ولا شك إبداء رأي معاكس في التنحي عن إبداء رأي في القوائم المالية محل الفحص يمكن أن يكون لهما أثر خطير على المنشأة التي تخصها هذه القوائم المالية ولذلك فإن مدقق الحسابات يجب أن يكون لديه مبرراته القوية الإبداء هذا الرأي أو تبني هذا الموقف وعلى كل فإن الموقف الذي تبناه مدقق الحسابات يتوقف على مدى كلمن:

- الفحص الذي قام به مدقق الحسابات

- إمكانية الحصول على معلومات ضرورية واللازمة لتكوين وإبداء الرأي

- التزام المنشأة عند إعداد قوائمها المالية بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما

وعلى ضوء الظروف السائدة بالنسبة لكل حالة من الحالات المذكورة أنفا يحدد مدقق الحسابات نوع الموقف الذي سيتبناه وبطبيعة الحال سوف يبدي مدقق الحسابات رأيا نظيفا في القوائم المالية محل الفحص إذا ما قورنت الظروف التالية:

[1] عبد الفتاح الصحن، رجب السيد راشد، محمود ناجي درويش، أصول التدقيق، مرجع سبق ذكره، ص48.

- عدم وجود أي قيد من القيود من قبل العميل تحدد لمدقق الحسابات مدى الفحص الذي تقوم به أثناء عملية التدقيق ولذلك وكما في حالة عدم سماح العميل لمدقق الحسابات بالتحقق من المخزون أو بالحصول على مصادقات عن حسابات مدينة مهمة

- قيام المدقق بجمع كل الأدلة الملائمة والكافية والحصول على كافة المعلومات الضرورية اللازمة لتكوين وإبداء الرأي.

تعليق: على الرغم من أن معايير المواجهة المتعارف عليها يمكن أن تقدم إرشادات مفيدة للمدقق عند إنجازه عملية التدقيق فإن هذه المعايير في ذات الوقت تتميز بأنها ذات إطار واسع وبدرجة تجعلها في حاجة إلى المزيد من التفسير وهو ما أدى إلى ظهور ما يعرف بنشرات الرأي والتفسير في التدقيق

. من ناحية أخرى توجد مشاكل خاصة لأنشطة معينة ذات طبيعة خاصة فإن معايير التدقيق المتعارف عليها تصبح غير كافية بمفردها لتقديم التوضيحات والإرشادات الملائمة في هذه الحالة عن عملية جمع الأدلة وهيكل ومضمون تقرير المدقق ولذلك فإن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أصدر قواعد إرشادية خاصة معينة بدلا من الاكتفاء بمعايير التدقيق المتعارف عليها

مما سبق عرضه في المبحث من معايير يمكن عرضه بشكل مبسط في الجدول التالي

الجدول رقم (03): جدول يوضح معايير التدقيق المتعارف عليها

المجال الرئيسي	المجال الفرعي للمعيار	مضمون المعيار
المعايير العامة	التأهيل العلمي وكفاءة المهنة	يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص أو شخص لديه التدريب الفني الكافي والخبرة كمدقق.
	استغلال المدقق	في جميع الأمور المرتبطةبالواجبات المهنية يجب أن يحافظ المدقق على الاستقلال الذهني والاستقلال في المظهر
	عناية المهنة	يجب التخطيط العمل بدرجة كافية ويجب مباشرةالإشراف الملائم على المساعدين في حالة وجودهم
معايير الفحص	تقييم مدى إمكانية الاعتماد على نظام الرقابة	يجب أن تجرى دراية وتقييم ملائمين لأساليب الرقابة الداخلية المطبقة كأساس للاعتماد عليها ولتحديد مدى

الميداني	الداخلية.	الاختبارات المطلوبة والتي سوف تحدد إطار إجراءات التدقيق.
	توفير أداة الكافية والملائمة	يجب الحصول على أدلة كافية وملائمة من خلال الفحص والملاحظة الاستعلام والمصادقات لتكوين أساس لإبداء الرأي في القوائم المالية موضوع الفحص
	تخطيط العمل لإشراف المساعدين	يجب تخطيط العمل بدرجة كافية ويجب الإشراف الملائم على المساعدين في حالة وجودهم.
معيار إعداد التقرير	توافق العرض قوائم المالية مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.	جب أن يبين ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.
	الاتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.	يجب أن يوضع التقرير ما إذا كانت المبادئ المحاسبية المقبولة المحاسبية المقبولة قبولا عاما.عموما المطبقة في الفترة الحالية هي ذات المبادئ التي طبقت في الفترة السابقة.
	وحدة الآراء	تقرير المدقق يجب أن يتضمن رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة أو الإشارة إلى عدم إمكانية ذلك وعندما لا يتمكن من التعبير برأي شامل يجب أن يوضع أسباب ذلك وفي جميع الحالات التي يقترن فيها اسم المدقق في القوائم المالية يجب أن يتضمن التقرير إيضاحا قاطعا عن فحص الذي قام به المدقق إن وجد ودرجة المسؤولية التي يتحملها.

المصدر: أهمية التدقيق المحاسبي و مراجعة الحسابات في اتخاذ القرارات في المؤسسة، مذكرة تخرج ماستير في علوم التسيير، جامعة مستغانم،2012-2013، ص.25

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لمحافظ الحسابات

المطلب الأول: ماهية محافظ الحسابات وشروط ممارسة مهنته

تعتبر محافظة الحسابات من أنواع المراجعة الخارجية التي تعد إلزامية بقوة القانون بالنسبة لبعض الأنواع من المؤسسات التي حددها المشرع في كل بلد، يتولى من خلالها شخص مهني مؤهل ومستقل التعبير عن الرأي الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية وحسابات النتائج، ومدى تعبيرها عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، أي أن محافظة الحسابات ينصب عملها على الجانب المحاسبي والمالي للمؤسسة،أي أن محافظة الحسابات ينصب عملها على الجانب المحاسبي والمالي .[1]

وحسب القانون رقم 91-08 المؤرخ في 27 -04 -1991 في مادته رقم 27: "يعد محافظ الحسابات كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهنة الشهادة بصحة وانتظامية حسابات الشركات والهيئات* وفق أحكام التشريع المعمول به".[2]

ويعد محافظ الحسابات في التشريع الجزائري: " كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به".[3]

ويعرف محافظ الحسابات على أنه: "كل شخص يتولى باسمه الخاص وتحت مسؤوليته الخاصة إثبات صدق وصحة حسابات مؤسسات مختلفة، على أن يزاول هذه المهنة بشكل مستمر ومعتاد".[4]

ثانيا: شروط ممارسة مهنته.

---

[1] شريقي عمر، مسؤولية محافظ الحسابات: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01،العدد 12، لسنة 2012، ص94.

[2] علي معطى الله، حسينة شريخ، عن المهن الحرة، مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات، والمحاسب المعتمد، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى ، 2006ص 48.

* حسب القانون رقم 91-08 المؤرخ في 27-04 -1991 في مادته الأولى: تتمثل الشركات والهيئات في الشركات التجارية بما فيها شركات رؤوس الأموال وفقا لأحكام القانون التجاري وكذا لدى الجمعيات والتعاضديات الاجتماعية والنقابات.

[3] القانون رقم 01-10مؤرخ في 29جويلية، 2010 يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد42، 2010،المادة 42،ص22..

[4] شريقي عمر، مرجع سابق، ص 94.

لممارسة مهنة محافظ الحسابات يجب أن تتوفر فيه الشروط المبينة في المادة 08 من القانون 10-01 المؤرخ بتاريخ 29 جويلية 2010 المتعلقة بالمهنة، والتي تنص على ما يلي:[1]

" لممارسة مهنة الخبير أو مهنة محافظ الحسابات أو مهنة المحاسب المعتمد، يجب أن تتوفر الشروط الآتية":

- أن يكون جزائري الجنسية.

- أن يحوز شهادة لممارسة المهنة على النحو التالي:

أ- بالنسبة لمهنة الخبير المحاسب، أن يكون حائزا شهادة جزائرية للخبرة المحاسبية أو شهادة معترف بمعادلتها.

ب- بالنسبة لمحافظ الحسابات، أن يكون حائزا على شهادة جزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترف بمعادلتها.

ت- بالنسبة لمهنة محاسب معتمد، أن يكون حائزا على شهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترف بمعادلتها.

- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية.

- أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة.

- أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في المصف الوطني للخبراء المحاسبين أو الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات أو المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وفق الشروط المنصوص عليها في القانون.

- أن يؤدي اليمين المنصوص عليه في المادة 06 من القانون 01-01 المؤرخ في 29جويلية 2010 أمام المجلس القضائي المختص إقليميا لمحل تواجد مكاتبهم .

المطلب الثاني:-حقوق وواجبات ومسؤوليات محافظ الحسابات ومهامه

أولا :حقوق وواجبات محافظ الحسابات.

أ- الحقوق :

- حضور الجمعية العامة المستدعية للتداول على أساس تقريره وحق التدخل .

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد42، مرجع سابق، ص 05.

- حق استدعاء الجمعية العامة غير العادية في حالة الاستعجال .

- الاحتفاظ بملفات الزبائن لمدة عشر سنوات(10) ابتداء من أول جانفي الموالي لآخر سنة مالية للعهدة.

- الاطلاع في أي وقت وفي عين المكان على السجلات والوثائق المحاسبية والكتابات التابعةللكيان .

- طلب توضيحات ومعلومات خاصة بالكيان أو المؤسسات المرتبطة به والقيام بالتفتيشاتاللازمة .

- حق حضور اجتماعات مجلس الإدارة المجتمع لإقفال حسابات السنة المالية المنتهية.

- حق الاستقالة دون التخلص من الالتزامات المالية القانونية شريطة إشعار الكيان مسبقا بمدة ثلاثة (3) أشهر من تقديم تقرير عن المراقبات والإثباتات الحاصلة .

- حق مناقشة قرار العزل .

ب- الواجبات:

- إبلاغ لجنة المراقبة النوعية عن طريق رسالة موصى عليها في اجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما.

- احترام القواعد والإجراءات المنصوص عليها القانون الأساسي للشركة.

- عدم التدخل في التسيير .

- المحافظة على السر المهني .

- بذل العناية اللازمة .

- اطلاع السيد وكيل الجمهورية بالمخلفات المعاينة والتي تشكل جنحا .

- إبلاغ مجلس الإدارة أو الجمعية العامة بالمخالفات المعاينة .

- تقديم الضمان والتأمين.

- إعلام هيئات التسيير كتابيا في حالة عرقلة ممارسة مهمته قصد تطبيق أحكام القانون التجاري.[1]

ثانيا: مسؤولية محافظ الحسابات

[1] مال بغداد " فقه النظام القانوني للمؤسسة العامة المهنية في الجزائر"، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، كلية الحقوق، 2011-2012 .ص10.

محافظ الحسابات يمارس مهنته تحت مسؤوليته الخاصة، وعلى كل من يعملون تحت مسؤوليته من مساعديه، خبراء يختارهم هو، ومن هنا يمكن تقسيم مسؤوليات محافظ الحسابات إلى الأنواع التالية:

1- مسؤولية فنية:

بموجب المادة 59 من القانون 10 -01 المؤرخ بتاريخ 29 جوان 2010 المتعلق بمهنة محافظ الحسابات في الجزائر"يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية العامة عن العناية بمهمته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج وهي التي تدخل في صميم عمله كمراجع حسابات قانوني للشركة وتتلخص في مجالين رئيسيين هما:[1]

- مسؤوليته في التحقق من أن الشركة قد طبقت وبشكل سليم القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بين المحاسبين والمقبولة قبولا عاما.

- مسؤوليته في التحقق من أن نصوص القوانين واللوائح والأنظمة والعقود وغيرها من الوثائق التي تنظم أعمال وأنظمة الشركة قد تم مراعاتها وتطبيقها تطبيقا سليما.

2- مسؤولية أخلاقية:

وهي التي تتعلق بالإخلال بأمانة وأخلاقيات المهنة حيث جاء في نص المادة 63 من القانون 10-01 المؤرخ بتاريخ 29 جوان 2010"، يتحمل الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالتهم من مهامهم، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم.تتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها، وفق ترتيبها التصاعدي وحسب خطورتها في:[2]

- الإنذار.

- التوبيخ.

- التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة (06) أشهر؛

- شطب اسمه من جدول المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

[1] إبراهيم منانة، دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حمة لخضر الوادي، 2015، 28.

[2] إبراهيم منانة، مرجع سابق، ص29.

ومن الأسباب التي يتحمل فيها محافظ الحسابات المسؤولية الأخلاقية هي:[1]

- إخفاء المراجع حقائق مادية معينة عرفها عند المراجعة.

- تقديم بيانات مظلّله وغير حقيقية.

- إخفاء إي تلاعب أو تحريف في المستندات أو السجلات أو الدفاتر.

- الإهمال أو التقاعس في أداء عمله.

- إذا أبدى رأيا معينا منافيا للحقيقة لمنافقة أحد المسؤولين.

- إذا لم يتضمن تقريره كلّ الانحرافات التي كشف عنها.

3- مسؤولية مدنية:

حمل المشرع الجزائري محافظ الحسابات المسؤولية المدنية وذلك بتشريعه للمادة 61 من القانون 10 - 01 المؤرخ بتاريخ 29 جويلية 2010 والتي تنص على" يعد محافظ الحسابات مسؤولا تجاه الكيان المراقب، عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه".[2]

ويعد متضامنا اتجاه الكيان أو اتجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام القانون.

ولا يتبرأ من مسؤوليته فيما يخص المخالفات التي لم يشترك فيها إلا إذا أثبت أنه قام بالمتطلبات العادية لوظيفته وأنه بلغ مجلس الإدارة بالمخالفات، وإن لم تتم معالجتها بصفة ملائمة خلال أقرب اجتماع جمعية عامة بعد اطلاعه عليها، وفي حالة معاينة مخالفة، يثبت أنه أطلع وكيل الجمهورية لدى المحكمة المختصة".

وتتمثل هذه المسؤولية بالنسبة للمراجع في بعض نواحي القصور التي تتعلق بعمل المراجع ومن أهمها:

- حالة إهمال المراجع في قيامه بأداء عمله وعدم بذل العناية المهنية اللازمة.

- حالة وقوع المراجع في بعض الأخطاء أثناء مراجعته.

- عدم قيامه نهائيا بأدائه لعمله.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد42مرجع سابق، ص10.

[2] طيطوس فتحي، محافظ الحسابات في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان2013، ص44.

ولذلك قد يتعرض محافظ الحسابات نتيجة هذا الإهمال للمسؤولية المدنية حيث يسأل عن أي أخطاء يسيرة أو كبيرة وقد يكون عرضةً للتحذير أو لفت النظر مما قد يضطره للحرج أمام المسؤولين في الشركة.

4- مسؤولية جنائية:

جاء في نص المادة 62 من القانون 10-01 المؤرخ بتاريخ 29 جويلية 2010 المنظمة للمهن الثلاث في الجزائر "يتحمل الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المسؤولية الجنائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني". وتنحصر هذه المسؤولية في ارتكاب محافظ الحسابات لبعض التصرفات الضارة بمصلحة الشركة عن عمد ومن بين هذه التصرفات أو الأفعال التي يترتب عليها المسؤولية الجنائية ما يلي:[1]

- تآمر المراجع مع الإدارة على توزيع أرباح صورية على المساهمين حتى لا تظهر نواحي القصور والإهمال في إدارة الشركة.

- تآمر المراجع مع مجلس الإدارة في مجال اتخاذ قرارات معينة في ظاهرها أنها في مصلحة الشركة ولكن في حقيقتها فيها كل الضرر بمصلحة الشركة والمساهمين.

- إغفال المراجع وتغاضيه عن بعض الانحرافات التي ارتكبها بعض المسؤولين في الشركة وعدم إظهار تقريره ذلك خوفاً على مصالحه الشخصية دون مصلحة باقي الأطراف في الشركة.

- الكذب في كتابة تقريره أو في الإدلاء بشهادته عند طلبها أمام الجمعية العامة للمساهمين عند مناقشة جوانب هامة وخطيرة بالنسبة لنشاط الشركة ومصالح المساهمين.

- ارتكاب الأخطاء والمخالفات الجسيمة بما يضر بمصالح الشركة ومن ذلك إفشاء بعض أسرار الشركة المنافسة لغرض أو لآخر يخص المراجع شخصيا.

- عدم احترام السر المهني للعميل أو للشركة العميلة.

ولا شك أن مثل هذه التصرفات تعرض المراجع للمسائلة الجنائية واتخاذ الإجراءات القانونية عند اكتشاف هذه التصرفات والتأكد من أنها ارتكبت عن عمد من قبل المراجع أو عن إهمال جسيم.

فيما يلي سنتطرق إلى مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات.

ثالثا: مهام محافظ الحسابات

[1] محمد بوتين، **التدقيق ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003، ص57.

إن مهنة محافظ الحسابات بصفتها مهنة حرة منظمة وقانونية، فإنها لها طابع المصلحة العامة في مراقبة الحسابات الاجتماعية للمنظمات، حيث تمارس هذه المهنة في المؤسسات الاقتصادية وحتى في القطاع غير الاقتصادي، وترتبط هذه المهنة بالمساهمة في جودة وشفافية المعلومات المالية التي تنشرها هذه المؤسسات، والتي تستعمل من طرف العديد من الأطراف الداخلية والخارجية في اتخاذ القرارات، ونذكر منها الإدارة، المساهمين، الموظفين، المستثمرين، العملاء، الموردين، البنوك والسلطات العمومية وغيرها، ويمكن تقسيم مهام محافظ الحسابات إلى مهام دائمة ومهام خاصة:[1]

أولا: المهام الدائمة

تتمثل المهام الدائمة لمحافظ الحسابات دون أي تدخل في التسيير، في فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة محل المراجعة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، وتشمل هذه المهام ما يلي:

- المصادقة على صحة وانتظامية الحسابات السنوية للشركة، وأنها تعطي الصورة الصادقة للوضعية المالية وممتلكات الشركة في نهاية السنة المنصرمة.

- التحقق من صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.

- احترام مبدأ المساواة بين المساهمين.

- الوقاية من الصعوبات التي تواجهها المؤسسات في نطاق إجراء الإنذار.

- الكشف لوكيل الجمهورية عن الأفعال غير الشرعية التي يعلم بها.

- إصدار شهادات وتقارير عن مختلف الأحداث التي قد تعيشها المؤسسة.

وفي حالة إعداد الشركة لحسابات مدعمة، فإن محافظ الحسابات يشهد أيضا بأن الحسابات المدعمة صحيحة بناء على وثائق محاسبية أو تقارير محافظي الحسابات في المؤسسات التي تملك فيها الشركة أسهما، ووفقا لأحكام القانون المنظم لمهنة محافظة الحسابات في الجزائر، فإنه يترتب على المهمة الدائمة إعداد محافظ الحسابات للتقارير التالية:[2]

- تقرير يتضمن المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظامية وصحة الوثائق السنوية وعند الاقتضاء رفض

[1] شريفي عمر، مرجع سابق ، ص14.

[2] القانون رقم 01/10، مرجع سابق، المادة 25.

الشهادة المبرر قانونا.

- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة عند الاقتضاء.

- تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة.

- تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.

- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات.

- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو سب الحصة الاجتماعية.

- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية.

- تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال.

ثانيا: المهام الخاصة

بالإضافة إلى المهام الدائمة السابقة، يقوم محافظ الحسابات بمهام أخرى خاصة أو مؤقتة، وسميت كذلك لأنها مرتبطة بأحداث قد تحدث أو لا خلال وكالة محافظ الحسابات، وعليه التدخل في حالة حدوثها وإعداد تقرير خاص بشأنها، ونلخصها في الآتي:

- قرار الشركة بزيادة أو تخفيض رأس المال.

- الإصدار عن طريق اللجوء العلني للادخار خاصة فيما يخص تحديد سعر الإصدار.

- إنشاء شهادات الاستثمار وشهادات الحق في التصويت.

- إصدار قيم منقولة.

- إصدار سندات استحقاق قابلة للتحويل إلى أسهم.

- عرض تعديل حساب الاستغلال وقائمة حساب النتائج والميزانية.

- تحويل الشركة.

- مشروع الإدماج أو الانفصال.

المطلب الثالث: دراسات سابقة حول الموضوع

1- مذكرة ماستر بعنوان: أهمية التدقيق المحاسبي في اتخاذ القرار لمؤسسة اقتصادية (دراسة حالة ملبنة سيدي سعادة) للطالبة بلحاس كوثر:

أجريت هذه الدراسة لمؤسسة (ملبنة سيدي سعادة) وهدفت إلى تناول: الدراسة الميدانية لجمع الحليب ومشتقاته لسيدي سعادة حيث أنصب البحث على تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، فحص وتحليل الحسابات، إعداد مقارنة بين ميزانيات المؤسسة بين سنتي 2015- 2016 وفي الأخير قمنا بإعداد تقرير حول الوضعية المالية والمحاسبية لملبنة سيدي سعادة.

- ومن أهم **النتائج** التي توصلنا إليها المتعلقة بهذه الدراسة:

- يتضمن تقرير المدقق المحاسبي في الملبنة أهم الملاحظات والنصائح المقدمة إلى الإدارة العليا فيما يخص الوضع المالي للمؤسسة والعمل على تحسينه وبقدم موحد لخلية التدقيق الداخلي يتضمن الجوانب المالية والمحاسبية وغيرها للمؤسسة.

- من خلال دراستنا لملبنة سيدي سعادة توصلنا إلى أن تقرير التدقيق المحاسبي يمكن أن يعتمد عليه المدقق الخارجي لإبداء حكمة ورأيه الفني المحايد حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية وبالتالي هناك تكامل بين عمل لجنة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي.

2 - مذكرة ماستر بعنوان التدقيق المحاسبي ودوره الرقابي في مصلحة الضرائب (دراسة حالة) من إعداد الطالبتان حفيظة مقراوي، نوال قصر:

- أجريت هذه الدراسة الميدانية بمركز الضرائب بعين الدفلى ومفتشية الضرائب بالروينة وهدفت إلى كيفية مراقبة ملف لأحد المكلفين بالضريبة الخاضعين، والكشف عن الثغرات التي يمكن للمكلف الخاضع لعملية التدقيق أن يتخذها للقيام بعمليات التزوير والغش، وتوضيح الدور الفعال الذي يلعبه التدقيق المحاسبي في الرقابة الجبائية.

- من خلال الدراسة الميدانية لإحدى طرق الرقابة الجبائية، ألا وهي الرقابة العامة بجميع مراحلها توصلنا إلى **النتائج** الإيجابية التي حققتها مفتشية الضرائب والتي أسفرت عن قدرتها في كشف الغش والتلاعب في التصريحات.

- يجب على العون المدقق الاطلاع على الهوية الجبائية للمكلف قبل الخوض في عملية التدقيق

المحاسبي بهدف رسم الخطط المتبعة وتحديد مختلف الضرائب والرسوم المناسبة لطبيعة النشاط الممارس والشكل القانوني للمكلف، ثم إتباع كل المراحل والخطوات اللازمة وفقا لدليل المدقق في المحاسبة بشكل منتظم تفاديا لوقوع أي خطأ أو تجاوز لعدم إفشال المهمة المكلف بها.

- الحرص على تطبيق حق الاطلاع والمعاينة لتساعد الأعوان المدققين عن كشف الأخطاء والتجاوزات التي ارتكبها المكلفون بالضريبة عن قصد أو دون قصد.

- يمثل التدقيق المحاسبي عملية فحص وتقييم لمجموعة من المعلومات المتعلقة بعمليات المؤسسة المحاسبية والمالية.
- تؤدي الرقابة الجبائية دورا فعالا في تقييم جودة المعلومات المدلى بها، وتقييم العناصر المالية التي يحوزها المكلفة..

3 - مذكرة ماستر بعنوان دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية (دراسة عينة من تقارير محافظ الحسابات ولاية المسيلة فترة2012) من إعداد الطالبة عواج هدى:

أجريت هذه الدراسة على مستوى مكتب محافظ الحسابات بولاية المسيلة سنة 2015 هدفت هذه الدراسة إلى:

- التعرف على آراء محافظي الحسابات والمحللين الماليين حول التدقيق المحاسبي في تحسين القوائم المالية.
- توضيح الدور الفعال الذي يلعبه التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية.

- **أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة:**

- يساعد التدقيق والتحليل لمعلومات القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- فعالية التدقيق المحاسبي في اكتشاف أخطاء في القوائم وحالات التلاعب والغش.
- التدقيق المحاسبي له دور هام في مصداقية وموثوقية المعلومات في القوائم المالية.
- تتفق المفاهيم المالية والمحاسبية على فعالية التدقيق المحاسبي في تحسين جودة معلومات القوائم.
- ترتكز جودة القوائم المالية على درجة اكتشاف مدقق الحسابات الخارجي للأخطاء والمخالفات التي توجد بالقوائم المالية والتقرير عنها.

4 - مذكرة ماستر بعنوان "أهمية التدقيق المحاسبي ومراجعة الحساب في ترشيد القرارات (دراسة حالة مؤسسة CHBAM).

من إعداد الطالب "فاضلي رمضان"

أجريت هذه الدراسة لمؤسسة CHBAM 2012-2013 وهدفت هذه الدراسة إلى:

- التعرف على الإطار النظري للتدقيق ومعرفة أهم التغيرات الاقتصادية التي يفرزها التدقيق المحاسبي.
- التعرف على أهم الخطوات التي يقوم بها المدقق وأهم السياسات المتبعة من طرف المدققين.
- محاولة إبراز الفائدة التي تعود على المؤسسات جراء القيام بالتدقيق وكيف يساهم في ترشيد القرارات.
- مقارنة المعلومات النظرية بما هو مطابق فعلا من خلال فحص وتحليل الحسابات لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية.

- **وكانت أهم النتائج المتوصل إليها:**

- مر التدقيق بعدة تطورات وعرف عدة مفاهيم إذن فهو علم قائم بذاته.
- يتوفر التدقيق المحاسبي على عدة معايير التي يستعين بها المدقق لأداء مهنته كما يشمل على أنواع مختلفة.
- ضرورة وجود التدقيق المحاسبي في المؤسسة مهما كان نوع نشاطها، فغيابه يعني زوال المؤسسة.
- يعتبر المدقق الجوهرة الأساسية في عملية التدقيق المحاسبي.
- التدقيق المحاسبي الجيد يؤدي إلى ترشيد القرارات وبالتالي الارتقاء بفعالية المؤسسة.
- يعتمد التدقيق على معايير يجب توفرها في المدقق وهي ضرورية مثل التأهيل العلمي والمهني، أخلاق المهنة، الخبرة والالتزام بالقواعد.
- للمدقق حقوق يتمتع بها كما عليه واجبات ومسؤوليات.
- تعتبر الرقابة الداخلية الأساس الذي يعتمد عليه المدقق عند وضع خطة العمل.
- المردودية ليست هدف بل غاية تسعى من ورائها المؤسسة إلى تحقيق إستراتيجيتها المراد الوصول إليها.

5 - مذكرة ماستر بعنوان دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة الجبائية (دراسة حالة مديرية الضرائب . أم البواقي).

إعداد الطالبة: سالم إكرام.

أجريت هذه الدراسة لمؤسسة (مركز الضرائب لأم البواقي2018- 2019) وهدفت إلى:

- إبراز الدور الفعال الذي يلعبه التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة الجبائية عن طريق مكافحة الغش والتهرب الضريبي ودوره في اكتشاف هذه التجاوزات والأخطاء، كما تهدف إلى تحقيق من صدق وصحة التصريحات الجبائية والمحاسبية للمصرح بها من طرف المكلفين بالضريبة.
- نشر الوعي بين المكلفين بالضريبة ولإبراز دور الضريبة في تمويل الخزينة العمومية.

- **وكانت أهم النتائج المتوصل إليها:**

- يعتبر التهرب الضريبي آفة عالمية خطيرة يصعب التحكم فيها، فالضريبة مبالغ مالية مهمة تساهم في تغطية نفقات الدولة وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- يمثل التدقيق المحاسبي عملية فحص وتقييم لمجموعة من المعلومات المتعلقة بعمليات المؤسسة المحاسبية والمالية.
- عدم استقرار النصوص القانونية والرسوم للضرائب أدى إلى صعوبة وتعقيد في النظام الضريبي سواء من طرف المكلف أو من طرف أعوان الضرائب.
- القدرة على كشف الغش والتلاعب في التصريحات.
- تطبيق حق الاطلاع والمعاينة لأعوان الإدارة الجبائية يساعدهم على كشف الأخطاء والتجاوزات التي ارتكبها المكلفون بالضريبة عن قصد أو بدون قصد.

6 - مذكرة ماجيستر تحت عنوان مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية (دراسة حالة بمديرية الضرائب) للطالب: إلياس قلاب ذبيح.

أجريت هذه الدراسة بمؤسسة (مركز الضرائب، بسكرة).

هدفت هذه الدراسة:

- استنادا إلى واقع النظام الجبائي الجزائري والتحديات التي يواجهها هذا النظام من طرف معوقات وأبرزها ظاهرة التهرب الضريبي وما تفرزه من مخاطر على مستوى الاقتصاد الوطني بشكل عام وامتيازات الخزينة العمومية بشكل خاص.

- **أهم النتائج المتوصل إليها:**

- الاطلاع الدائم على القوانين الجبائية مع كل المستجدات المتعلقة بتحيينها عن طريق قوانين مالية أو المراسلات والتعليمات الصادرة من طرف المديرية العامة للضرائب.
- يعتبر رقم الأعمال بكل أصنافه أحد أعمدة المنشئة لكونه عند رفض محاسبة المكلف شكلا أو مضمونا، يقوم العون المدقق بإعادة تقدير هم الأعمال الخاضعة لمختلف الرسوم والذي يستخرج منه الأرباح الخاضعة للضرائب.
- يتم تحديد الأرباح الخاضعة للضرائب المباشرة عن طريق عاملين الأول يمثل رقم الأعمال المعترف به من طرف المكلف بعد إعادة تقديره من طرف العون المدقق، أما الثاني يمثل هامش الربح الصافي الوسطي الذي يعتبر نسبة مئوية يحدد وفقا لسلطته التقديرية بعد إطلاعه بشكل شامل حول وضعية ونشاط المكلف بالضريبة.

خلاصة الفصل:

بناءا على ما سبق حاولنا أن نوضح الخطوط العريضة للتدقيق و ذلك بإبرازمفاهيم التدقيق الواردة في هذا الفصل ، حيث أن التدقيق المحاسبي يمثل عملية فحص لمجموعة من المعلومات في شكل بيانات محاسبية بهدف التحقق من مدى سلامة القوائم المالية، و هذا بإتباع جملة من المعايير و القواعد وفي نهاية الفحص، يتم إبداء الرأي الفني المحايد، و تتم هذه العملية بواسطة شخص فني متخصص و محايد يدعى المدقق، و كمنتوج لعمله يبرز أهمية التدقيق ليمكن مستخدمي المعلومات علىاتخاذ القرارات.

مهنة محافظ الحسابات هدفها الأساسي هو التحقق من صحة وصدق البيانات المالية والمحاسبية، وذلك عن طريق إعطاء رأي فني محايد حول القوائم المالية ومدى عدالته في تمثيل المركز المالي ونتائج الأعمال للمؤسسة وذلك من طرف محافظ الحسابات الذي يشترط فيه أن يكون مستقلا ومحايدا عن المؤسسة وذو كفاءة مهنية وخبرة

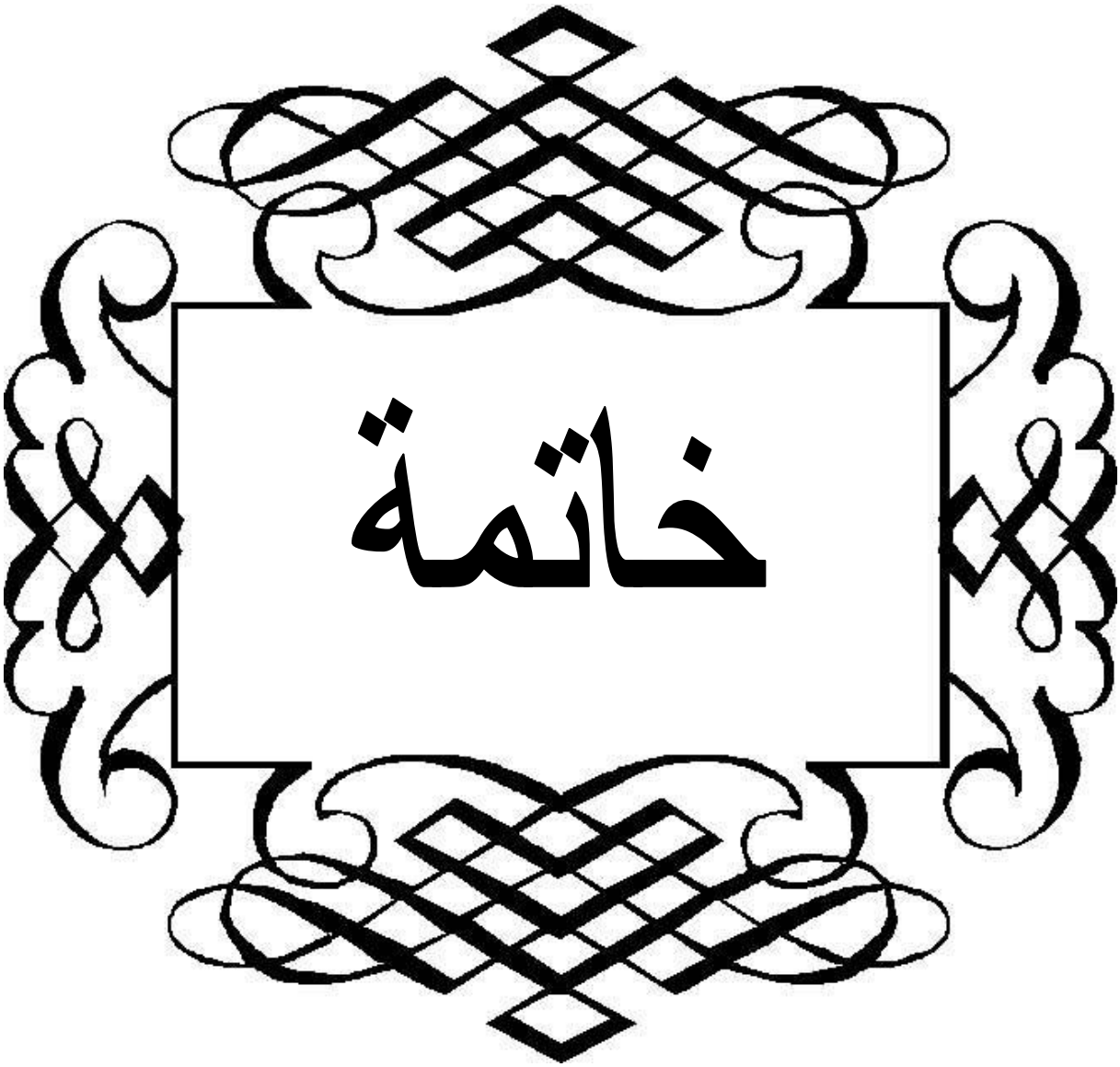
خاتمة

خاتمة

لقد حاولنا في هذا البحث إبراز الدور الهام الذي يلعبه التدقيق المحاسبي في عملية اتخاذ القرارات من خلال تطرقنا إلى الجوانب العامة للتدقيق المحاسبي ولاتخاذ القرارات، حيث وجدنا أن التدقيق المحاسبي لم يكن وليد العصر الحديث بل ظهر منذ القدم ثم أخذ يواكب مختلف التطورات والتحولات الاقتصادية خاصة مع تطور علم المحاسبة وظهور بعض المنظمات المهنية التي تهتم بشؤون التدقيق والتي ساهمت بشكل كبير في تطور المهنة إلى أن أصبح هناك معايير دولية للتدقيق التي تصف عملية التدقيق بدقة.

كما حاولنا أيضا إبراز مختلف الجوانب العامة لعملية اتخاذ القرار ومدى مساهمة التدقيق في اتخاذ القرار، حيث أبرزنا الدور الفعال الذي يلعبه التدقيق الداخلي في عملية اتخاذ القرار.

حيث أن محافظ الحسابات يقوم بتقديم تقرير من شأنه أن يساعد في اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وهذه الخطوة تكون ناتجة عن مراحل مختلفة يتبعها محافظ الحسابات حتى يكون عمله منظما ودقيقا إذ أنه يبدأ بتحضير ملخص حول المؤسسة وتقييمها، ثم مراقبة الحسابات ليصل في الأخير إلى إعداد التقرير النهائي الذي يعطينا الصورة الحقيقية للوضعية المالية للمؤسسة.

- **نتائج اختيار الفرضيات:**

- بخصوص الفرضية الأولى صحيحة التي تشير إلى أهمية التدقيق الداخلي تكمن في علاقته بوظائف المؤسسة بما فيها الإدارة العليا من خلال تمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية والموضوعية، وقد أثبتت النتائج أن متخذي القرار يعتمد بشكل كبير على تقارير التي يعدها محافظ الحسابات لاتخاذ القرارات الصائبة التي تحقق الهدف المنشود في المؤسسة. أما فيما يخص الفرضية الثانية فهي صحيحة لأننا أثبتنا أن عملية اتخاذ القرار هي ذات أولوية كبيرة، هدفت إلى أن محافظ الحسابات يعمل على اكتشاف مواقع النقص والقوة لنظام المؤسسة ويقوم بإبرازها، فالهدف هو اتخاذ القرار المناسب.

- **نتائج البحث:**

- التدقيق المحاسبي هو عملية فحص وتحقيق في الوثائق والدفاتر المحاسبية بالإضافة إلى التدقيق في مختلف الوقائع المرتبطة بالمنشأة محل التدقيق للخروج برأي فني محايد حول صحة وصدق وعدالة القوائم المالية.

- يلعب التدقيق المحاسبي دور مهم في المؤسسة وبالخصوص التدقيق الداخلي.
- يساهم التدقيق الداخلي بشكل كبير وفعالا في اتخاذ قرارات المؤسسة.
- يؤدي إلى تحديد درجة الدقة على البيانات المالية، وتحديد الاختبارات والفحوصات التي يجريها محافظ الحسابات بالدفاتر والسجلات والقيام بالإجراءات للتأكد من صحة القوائم المالية.

- **التوصيات والاقتراحات:**

- الاهتمام بالتدقيق المحاسبي وتفعيل دوره على الوجه الذي يسمح بجعله أداة تقدم معلومة مالية موثوقة منها قصد توجيه رؤوس الأموال للاستمارات الناتجة والمجدية أكثر.
- ضرورة وجود الأوضاح الكافية عن المعلومات الصادقة والمعبرة عن الوضع المالي للمؤسسة، بغرض رسم سياسات مستقبلية مساعدة على اتخاذ قرارات مختلفة من طرف الإدارة المالية.
- ضروري على محافظ الحسابات أن يعطي الرقابة الجيدة للتقارير الذي يقوم بإعدادها.
- توفير الموارد المادية وأدوات مختلفة التي تساعد المدققين وتقلل من جهدهم وتزيد من تركيزهم وفعاليتهم عند القيام بمهامهم.
- السعي إلى تبني طرق ونماذج رقابية حديثة تساعدهم على التقليل من الثغرات وأعمال الغش والتوفيق في القيام بأداة أنشطتهم بصورة فعالة.

- **آفاق الموضوع:**

-ويمكن بنهاية هذا البحث أن نلفت النظر لبعض النقاط الجديرة ولكن يبقى المجال مفتوح لتناول مواضيع أخرى في هذا المجال.

-مساهمة المراجعة في قطاع البنوك لمواجهة الاختلاسات المالية.

-كيفية استخدام التدقيق كوسيلة من وسائل التحقيق الجمركي.

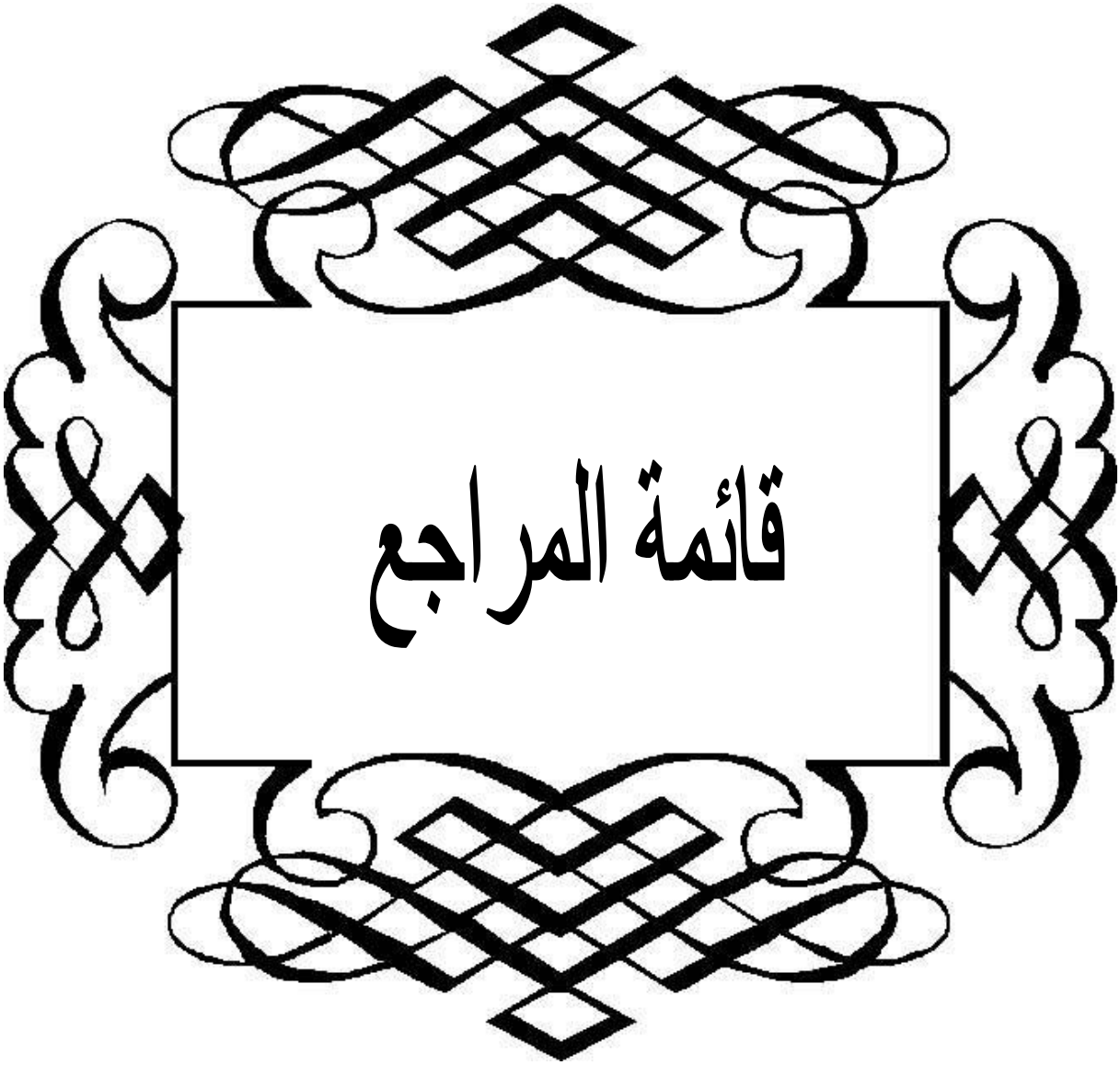
قائمة المراجع

❖ المراجع باللغة العربية:

• الكتب:

1. أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، سنة 2000.
2. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعلمية)، دار وائل للنشر، الأردن،2000.
3. زيد منير عبوي، القيادة و دورها في العملية الإدارية، الطبعة1، دار البداية2007 .
4. عبد الفتاح صحن وآخرون، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة.
5. عبد الوهاب نصر وشحاتة السيد، الرقابة و المراجعة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات، الطبعة 1، الدار الجامعية، مصر،2001.
6. علي معطى الله، حسينة شريخ، عن المهن الحرة، مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات، والمحاسب المعتمد، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى ،2006.
7. عمور عمار، الوجيز في شرح القانون التجاري في الجزائر،دار المعرفة، الجزائر ،2000.
8. كاسر نصر المنصور، الأساليب في اتخاذ القرارات الإدارية، الطبعة 1،دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،2006.
9. مجيد جاسم الشرع، المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
10. محمد سمير الصيان، عبد الله هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، دار الجامعة الإسكندرية، 2007.
11. محمد سمير صبان، محمد الفيومي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية1990.
12. مولود ديدان ، مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، دار بلقيس للنشر، الدار البيضاء، الجزائر2010 .
13. يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

2- الأطروحات والمذكرات:

1. إبراهيم منانة، دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حمة لخضر الوادي، 2015.

2. أمال بغداد." فقه النظام القانوني للمؤسسة العامة المهنية في الجزائر "، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، كلية الحقوق،2011-2012 .
3. بن دادة أمينة، أهمية التدقيق المحاسبي في اتخاذ قرارات المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تحت إشراف بشني يوسف. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم،2012-2013.
4. دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة،مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع إدارة أعمال، جامعة ورقلة، 2006 /2005.
5. صاحي فوزية و آخرون، دور المحلل المالي في ترشيد القرارات المالية بالمؤسسة، مذكرة مقدمة كجزء لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013.

3- الأوراق البحثية :

1. شريقي عمر، مسؤولية محافظ الحسابات: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01،العدد 12، لسنة 2012.
2. طيطوس فتحي، محافظ الحسابات في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان،.2013
3. محمد التهامي طواهر و مسعود صديقي، "مراجعة و تدقيق الحسابات"، الطبعة الثانية،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
4. محمد بوتين، **التدقيق ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.

4- المداخلات العلمية:

1. مداخلة نسيمة أحمد الصيد، الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، الملتقى السادس،28/27 جانفي 2009 جامعة سكيكدة، 2009.

4- القوانين:

1. القانون رقم 01-10مؤرخ في 29جويلية، 2010 يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد42، 2010،المادة 42.

ثانيا: باللغة الفرنسية

1. Jaques bernard , theorie et pratique de l'audit interne ,ED :organisation, paris , 2000,
2. Mohamed bouhdida , dictionnaire des finances, des affaires et de management (CASBAH edition2000)